نفح البريّة
بشرح المنظومة البيقونيّة

في علم مصطلح الحديث

تأليف:
عصام بن مهذّب السبوعي

مكتبة
قرطاج
Carthage
للنشر والتوزيع

مُصوّراتُ حمدي البدراني
-غفر الله له ولوالديه-

نفع البريّة

بشرح المنظومة البَيقونيَّة

في علم مصطلح الحديث

تأليف

عصام بن مهذّب السبوعي

ص ٥ (شكل)

ص ٨٩ (شكل)

ص 86 ([illegible])

ص 89 (قول في الإسناد)

ص 84 (" " ")

مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع

العنوان : نفع البريّة بشرح المنظومة البَيقونيَّة

المؤلف : عصام بن مهذّب السبوعي

الطبعة الأولى 2013

الإيداع القانوني : الثلاثية الثانية 2013

الترقيم الدولي: 1 -141-56 - 978-9973

النـشـر و التـوزيـع: مكتبة قرطاج صفاقس
الهاتف :117 222 74 - الفاكس : 855 200 74

طبع : التسفير الفني صفاقس 030 432 74

جميع الحقوق محفوظة

مُصوَّراتُ حمْدِي البدْرَاني
-غفر الله له ولوالديه-

إهــداء

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد، فأهدي هذا العمل الذي أسأل الله أن يجعلَه مُتقبَّلاً وأن ينفعَ به طلبةَ العلمِ إلى:

- شيخي المرشد المربِّي العارف بالله تعالى سيِّدي مصطفى معتوق أيَّده الله تعالى وحفظه.

- أشياخي الكرام في بلاد الشَّام حرسها الله وفرَّج كربتها، وعلى رأسهم السَّيِّد الشَّريف الشَّيخ العلاَّمة محمَّد أبو الهدى اليعقوبي الحسني، والشَّيخ المحقِّق رياض الخرقي أستاذي في علم «مصطلح الحديث» حفظهم الله ورعاهم.

- والديَّ الكريمَين حفظهما الله تعالى وأبقاهما ذخراً لي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة

الحمد لله الذي جعل أسبابَ مَن انقطع إليه موصولَة، ورفع مقام الواقف بِبابه وآتاه مناهُ وسُولَه، وأدرج في زُمرة أحبابه مَن لم تكن نفسُه بزخارف المبطِلين معلولة، وأشهد ألا إلهَ إلا الله وحده لا شريك له شهادةً بِرِداء الإخلاص مشمولة، وللمَلَكوت الأعلى صاعدةً مقبولة، وأشهد أنَّ سيِّدنا محمَّداً عبدُه ورسوله، الذي بلغ به من إكمال الدِّين مأمولَه، وآتاه جوامع الكلِم، فنطق بجواهر الحِكم، وفاح من حدائق أحاديثه في الخافقَين[1] شذا[2] أزهاره المطلولة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ذوي الأصول الكريمة والأمجاد المأثولَة[3].

أمَّا بعدُ، فإنَّ علمَ الحديث رفيعُ القدر، عظيم الفخر، شريف الذِّكر، لا يعتني به إلاَّ كلُّ حبر، ولا يُحرمه إلاَّ كلُّ غُمْر[4]، ولا تفنى محاسنُه على ممرِّ الدَّهر[5]، وهو علم خطيرٌ وقعُه، كثيرٌ نفعُه، عليه مدارُ أكثر الأحكام، وبه يُعرف الحلالُ من الحرام[6].

وقد كثُر في هذه الأعصر الأخيرة طعنُ بعض الجهلة من أعداء الدِّين، في سنَّة سيِّد الأنبياء وإمام المرسلين، وتشكيكُهم في صحَّة ثبوتِ ما لا يروقُهم من الأحاديثِ إليه ﷺ،

---

1 - قال في «النِّهاية في غريب الحديث» [مادة (خفق)]: «هما طَرَفَا السَّماء والأرض، وقيل: المَغْرب والمشرِق».

2 - شدَّةُ ذكاء الرَّائحة الطيِّبة. [انظر «لسان العرب» مادَّة (شذا)]

3 - أثَّل ملكَه: عظَّمه، والأثال: المجد والشَّرف. ومجد مُؤَثَّل قديم، وكلُّ شيءٍ قديم مُؤَصَّلٍ أثيلٌ ومُؤَثَّل ومُتأَثِّل. [انظر «لسان العرب» و«القاموس المحيط» مادَّة (أثل)]

4 - الغُمْر: الجاهل الغِرُّ الذي لم يُجرِّب الأمور . [انظر «لسان العرب» مادة (غمر)]

5 - مأخوذة من مقدمة الإمام السيوطي في كتابه «تدريب الرَّاوي».

6 - مأخوذة من مقدمة الحافظ زين الدِّين العراقي في كتابه «فتح المغيث».

جاهلين بل متجاهلين العلمَ الذي وضَعه علماءُ الإسلام لنَخْل الأخبار وتمييز صحيحِها من سقيمها[1]، مستدلِّين بشُبَهٍ لا تنطلي إلّا على الغرِّ[2].

وقد قابل هذا الطَّعنَ جهلٌ من عامَّة أهل الدِّين بهذا العلمِ العظيم الذي يُعتبرُ مفخرةً من مفاخرِ هذه الأمَّة.

لذلك عمَدتُ بعد ما منَّ الله تعالى علينا في بلاد تونس -حرسها الله تعالى- بِعَود حِلَق العِلم في المساجد بعدَ قيام الثَّورة التي أطاحَتْ بأنظمة الفساد والاستبداد ، إلى تدريس علم «مصطلح الحديث»، كي أسقطَ الإثمَ عن نفسي، وأرفع الجهلَ بهذا العلمِ عن النَّاس، وأقطع الطَّريقَ على أعداء الدِّين.

وقد وقع الاختيار على «المنظومة البَيقونيَّة» للعلاَّمة عمرَ بنِ محمَّد بن فَتُّوحٍ البَيقُونيِّ (تـ 1080هـ)، لتلقِّي العلماء لها بالقبول، واحتوائها على ما يحتاجه المبتدئ من مسائلِ هذا العلم، مع سهولة حفظِها.

وقد سألني بعض الإخوان، أصلح الله لي ولهم الشَّان، أن أكتب عليها شرحاً موجزاً يوضِّح معانيها، ويبيِّن مراميها، فأجبتُه لذلك، وإن كنتُ لستُ أهلاً للاندراج في تلك المسالك، رجاءَ تحصيل الأجر والثَّواب، وزلفى عند الله وحسن مآب.

---

1 - وفي مثل هؤلاء يصدق قول النبيِّ ﷺ: «ألا إني أُوتيتُ الكتابَ ومثلَه معه، ألا يُوشِك رجلٌ شبعانُ على أرِيكتِه يقول: عليكم بهذا القرآنِ فما وجدتُّم فيه مِن حلال فأحلُّوه، وما وجدتُّم فيه من حرام فحرِّموه...»، الحديث. [أخرجه أحمد في «المسند» 4/ 130 (17213)، وأبو داود 4/ 328 (4606)، وغيرهما]

2 - أي الذي لا يفطن للشرِّ، أو الذي لم يجرِّب الأمور. [انظر «تاج العروس» مادة (خبب) و(غرر)]

وقد اجتهدتُ أن يكون هذا الشَّرح مختصراً خالياً عن التَّعقيد، فلم أستطرد فيه في بسط المسائل، ولم أخُض غالباً إلاَّ فيما يتعلَّق بأبحاث هذا الفنِّ، مع بيان ما استقرَّ عليه اصطلاح المتأخِّرين، تسهيلاً وتيسيراً على المبتدئين.

وقد خرَّجتُ الأحاديثَ في الحاشية تخريجاً موجزاً مختصراً يناسبُ المقام، وعزَوتُ الأقوال لأصحابها، مع الإحالة على الكتب التي عنها نقلت، ومنها استقَيت.

وقد صدَّرتُه بتمهيدٍ ذكرتُ فيه أهمَّ مبادئ هذا الفنِّ، وتاريخَ تدوين الحديث النَّبويِّ الشَّريف، وأهمَّ المؤلَّفاتِ التي كُتبَت في علم «مصطلح الحديث».

وما كان فيه من خَلَل أو تقصير أو نسيان فمن نفسي ومن الشَّيطان، وما كان فيه من خيرٍ وإحسان فمِن الله الحليم المنَّان.

هـذا وأرجو الله في الإخـلاصِ ... من الرِّيـاء ثمَّ في الخَـلاصِ
مـن الرَّجيم ثمَّ نفسي والهـوى ... ومَن يَمِلْ لهؤلاء قد غـوى
هـذا وأرجـو الله أن يمنحَـنا ... عند السُّؤال مطلقاً حجَّتَنا
ثمَّ الصَّـلاةُ والسَّـلامُ الدَّائـمُ ... على نبـيٍّ دأبُـه المراحـمُ
محمَّـدٍ وصحبِه وعِـترتِـهْ ... وتـابـعٍ لنَهـجِه مـن أمَّتِهْ[1]

وكتبه أسير ذنبه وراجي عفو ربِّه
العبدُ الفقير إلى رحمة مولاه الغني
عصام بن مهذَّب السبوعي
عامله الله بلطفه الجليِّ و الخفيِّ
صفاقس- تونس في 1 محرم 1434

1 - مأخوذة من «جوهرة التَّوحيد» للإمام إبراهيمَ اللَّقَّاني.

تمهيد

مبادئ هذا الفنّ

لَمَّا كان الكلامُ على الشَّيء فرعاً عن تصوُّره[1]، والمجهولات التَّصوُّريَّةُ تُقتنصُ بالتَّعريف، تعيَّن تقديمُ ذكرِ تعريف هذا العلمِ وبيانِ شيءٍ من مبادئه وما يتَّصل بذلك من أبحاث[2].

قسَّم العلماء علم الحديث إلى قسمين: قسم يتعلَّق بروايته، وقسم يتعلَّق بدرايته.

أمَّا علم رواية الحديث: فهو علم بنقل أقوال النبيِّ ﷺ وأفعاله بالسَّماع المتَّصل وضبطها وتحريرها.

وأمَّا علم دراية الحديث: فهو علم يتعرَّف منه أنواع الرِّواية وأحكامُها وشروط الرُّواة وأصناف المرويَّات واستخراج معانيها. والأولى تسمية هذا القسم باسمه المشهور أعني «مصطلح أهل الأثر»، فإنَّه أدلُّ على المقصود وليس فيه شيءٌ من الإبهام والإيهام.[3]

---

1 - التَّصوُّر: حصول صورة الشَّيء في العقل من غير أن يحكم عليها بنفيٍ أو إثبات. فليس معنى تصوُّرِ شيءٍ ما إلا أن ترتسم صورة من ذاك الشيء في العقل بها يمتاز عن غيره.

2 - ومبادئ كلِّ فنٍّ عشرة، جرَتْ عادةُ العلماءِ بتقديم الحديث عنها قبل الشُّروع في كلِّ علمٍ راموا الكلامَ عليه، وقد نظم هذه المبادئ العشرة الإمام الصبَّان بقوله:

إنَّ مبادي كلِّ فنٍّ عشَره ... الحدُّ والموضوعُ ثمَّ الثَّمَره
وفضلُه ونسبةٌ والواضع ... والاسم الاستمدادُ حكمُ الشَّارع
مسائلٌ والبعضُ بالبعض اكتفى ... ومَن درى الجميعَ حازَ الشَّرفا

3 - انظر «توجيه النَّظر» ص81.

والاصطلاح: اتِّفاق طائفةٍ ما على استعمال لفظ في معنى معيَّن غيرِ المعنى الذي وُضع له في أصل اللُّغة[1].

وأهل الأثر: هم أهل الحديث، والأثر يُطلق على المرفوع والموقوف[2]. فهذا الفنُّ يُبحث فيه عن مصطلح أهل الحديث.

تعريف علم «مصطلح الحديث»: هو علمٌ بقوانينَ يُعرف بها أحوال الرَّاوي والمروي[3].

وموضوعه: السَّند والمتن.

وغايتُه: معرفة الصَّحيح من غيره[4].

قال الإمام السيوطي في «ألفيَّته»:

علمُ الحديثِ ذو قوانينَ يُحد ... يُدرى بها أحوال متنٍ وسَند

فـذلك الموضوعُ والمقصودُ ... أن يُعرفَ المقبـولُ والمردودُ

---

1 - كلفظ «الواجب» فإنَّه في أصل اللُّغة بمعنى الثَّابت واللازم، وقد اصطلح الفقهاء على وضعه لما يُثاب المرء على فعله ويعاقبُ على تَركِه، واصطلح المتكلِّمون على وضعه لما لا يُتصوَّر في العقل عدمُه. [«توجيه النَّظر» ص78]

2 - المرفوع: ما أضيف للنبي ﷺ، والموقوف: ما أضيف للصَّحابي، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

3 - وقيَّده بعضهم بقوله: من حيث القبولُ والرَّدُّ.

4 - انظر «تدريب الرَّاوي» 1/ 18، و«النكت» ص34.

لم تكن الآثار على زمن النبيِّ ﷺ وزمن أصحابه وزمن كبار تُبَّعهم مدوَّنةً في الجوامع ولا مرتَّبة، فقد كان أكثر الصَّحابة رضي الله عنهم لا يكتبون عن النبيِّ ﷺ غيرَ القرآن، فعَن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكتُبوا عنِّي ومَن كتَبَ عنِّي غيرَ القرآنِ فلْيَمْحُه، وحدِّثوا عنِّي ولا حرَج، ومَن كذَبَ عليَّ متعمِّداً فليَتبَوَّأ مقعدَه مِنَ النَّار»[1].

على أنَّه قد ورد عنه ﷺ الإذنُ في الكتابة في أخبار أُخَر:

فعن عبد الله بن عمرو قال: كنتُ أكتُب كلَّ شيءٍ أسمَعُه من رسول الله ﷺ أريدُ حِفظَه، فنَهتْني قريشٌ وقالوا: أتَكتُبُ كلَّ شيءٍ تسمَعُه ورسول الله ﷺ بشرٌ يتكلَّم في الغضَبِ والرِّضا؟ فأمْسكتُ عن الكِتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فأومَأ بأصبُعِه إلى فِيهِ فقال: «اكتُب فوَالَّذِي نفسي بيدِه ما يَخرُج منه إلَّا حقٌّ»[2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما فتح الله على رسول الله ﷺ مكَّةَ قام في النَّاس فحمِد الله وأثنَى عليه، ثمَّ قال: «إنَّ الله حبَس عن مكَّةَ الفِيل وسلَّط عليها رسولَه والمؤمنينَ فإنَّها لا تحِلُّ لأحدٍ كان قَبلي وإنَّها أُحِلَّت لي ساعةً من نهار، وإنَّها لا تحِلُّ لأحدٍ بعدي...»

---

1 - أخرجه بتمامه مسلم 8/ 229 (7702)، وأخرجه النَّسائي في «الكبرى» 5/ 10 (8008) بلفظ: «لا تكتبوا عنِّي شيئاً غيرَ القرآن، فمَن كتَب عنِّي شيئاً غيرَ القرآن فليَمْحُه»، وأخرجه بنحوه ابن حبَّان في «صحيحه» 1/ 265 (64)، والحاكم في «المستدرك» 1/ 216 (437) وصحَّحه ووافقه الذَّهبي.

2 - أخرجه أحمد في «المسند» 2/ 162 (6510)، وأبو داود 3/ 356 (3648)، والحاكم في «المستدرك» 1/ 187 (359) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير الوليد بن عبدالله، قال الذَّهبي: «إن كان الوليد هو ابن أبي الوليد الشامي فهو على شرط مسلم».

الحديث، وفيه: «فقام أبو شاه -رجلٌ من أهل اليمن- فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «اكتبُوا لأبي شَاه»[1].

قال جماعة من العلماء: نهاهم عن كتابة الحديث خشيةَ اختلاطه بالقرآن وهذا لا ينافي جوازَ كتابتِه إذا أُمِن اللَّبسُ، وبذلك يحصل الجمع بين الرِّوايات[2].

وقال أبو حاتم: «زجْرُه ﷺ عن الكتبة عنه سوى القرآن أراد به الحثَّ على حِفظ السُّنن دون الاتِّكال على كتبتها وترك حِفظِها والتَّفقُّهِ فيها، والدَّليل على صحَّة هذا إباحتُه ﷺ لأبي شاه كَتبَ الخطبة التي سمِعَها من رسول الله ﷺ وإذنُه ﷺ لعبد الله بنِ عمرو بالكتبة»[3].

ولما تُوفيَّ النبيُّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ بادر الصَّحابةُ إلى جَمعِ ما كُتِب في عهده ﷺ في موضعٍ واحد، وسمَّوا ذلك المصحفَ، واقتصروا على ذلك ولم يتجاوَزُوه إلى كِتابة الحديث وجَمعِه في موضعٍ واحد كما فعلوا بالقرآن الكريم، لكنَّهم صرفوا همَمَهم إلى نَشرِه بطريق الرِّواية إمَّا بنفس الألفاظِ التي سمعوها منه عليه الصَّلاةُ و السَّلامُ إن بقِيَت في أذهانِهم أو بما يؤدِّي معناها إن غابَت عنهم، فإنَّ المقصودَ بالحديث هو المعنى، ولا يتعلَّق في الغالب حكمٌ بالمبنَى، بخلاف القرآنِ فإنَّ لألفاظِه مَدخَلاً في الإعجاز فلا يجوزُ إبدالُ لفظٍ منه بلفظٍ آخَرَ ولو كان مرادفاً له، فوجَب أن يُقيَّدَ بالكتابة ولا يُكتَفى فيه بالحفظ.

1 - أخرجه أحمد في «المسند» 2/ 238 (7241)، والبخاري 2/ 857 (2302)، ومسلم 4/ 110 (3371)، وأبو داود 4/ 293 (4507)، والترمذي 5/ 39 (2667)، والنَّسائي في «الكبرى» 3/ 434 (5855)، وغيرهم.

2 - انظر «هدي السَّاري مقدِّمة فتح الباري شرح صحيح البخاري» ص 8.

3 - نقله ابن حبَّان في «صحيحه» 1/ 265.

هذا ولم يزل أمرُ الحديثِ في عصر الصَّحابة وأوَّل عصرِ التَّابعين على ما ذكرنا، ولمَّا أفْضَتِ الخلافةُ إلى مَن قام بحقِّها عمرَ بنِ عبد العزيز أمرَ بكتابةِ الحديثِ.

قال الإمام البخاري(1): «وكتب عمرُ بنُ عبد العزيز إلى أبي بكرِ بنِ حزم: انظُر ما كان مِن حديث رسول ﷺ فاكتُبه، فإنِّي خِفتُ دروسَ العلمِ وذهابَ العلماء، ولا تَقبَل إلَّا حديثَ النَّبيِّ ﷺ، ولتُفشُوا العلمَ ولتَجلِسوا حتَّى يُعلَّمَ مَن لا يَعلَم، فإنَّ العلمَ لا يهلِك حتَّى يكونَ سرّاً».

وأوَّلُ مَن دوَّنَ الحديثَ بأمرِ عمرَ بنِ عبد العزيز محمَّدُ بنُ مسلمِ بنِ عُبَيد الله بنِ عبدالله بنِ شهابٍ الزُّهريُّ المدنيُّ أحدُ الأئمَّة الأعلامِ وعالمُ أهلِ الحجاز والشَّام.

ثمَّ شاع التَّدوينُ في الطَّبقة التي تَلِي طبقةَ الزُّهري. ولِوُقوع ذلك في كثيرٍ من البلاد وشيوعِه بين النَّاس اعتبروه الأوَّلَ، فقالوا: كانت الأحاديثُ في عصر الصَّحابة وكبارِ التَّابعينَ غيرَ مدوَّنةٍ، فلمَّا انتشرت العلماءُ في الأمصار وشاعَ الابتداعُ دُوِّنت ممزوجةً بأقوال الصَّحابة وفتاوى التَّابعين.

وأوَّل مَن جمع ذلك ابنُ جُرَيج بمكَّةَ، وابن إسحاقَ أو مالكٌ بالمدينة، والرَّبيعُ بنُ صَبِيح أو سَعيد بنُ أبي عَرُوبة أو حمَّادُ بن سَلَمة بالبصرة، وسفيانُ الثَّوريُّ بالكوفة، والأوزاعيُّ بالشَّام، وهُشَيم بواسِط، ومَعمَر باليمن، وجَريرُ بن عبد الحميد بالرَّيِّ، وابن المبارك بخُراسانَ. وكان هؤلاء في عصرٍ واحدٍ ولا يُدرى أيُّهم أسبقُ(2).

وتلا المذكورِين كثيرٌ مِن أهلِ عصرِهم، إلى أن رأى بعضُ الأئمَّة إفرادَ أحاديثِ النَّبيِّ ﷺ خاصَّة، وذلك على رأس المِئتَين، فصنَّف عُبيدُ الله بنُ موسى العَبسي الكوفيُّ مسنداً،

---

1 - في «صحيحه» 1/ 49.

2 - انظر «هدي السَّاري» ص9، و«تدريب الرَّاوي» 1/ 85. قال الإمام السيوطي: «قال شيخ الإسلام [يعني الحافظَ ابنَ حجر]: وهذا بالنِّسبة إلى الجمع للأبواب، وأمَّا جَمعُ حديثٍ إلى مثله في بابٍ واحد فقد سَبق إليه الشَّعبي، فإنَّه رُوي عنه أنَّه قال: «هذا باب من الطَّلاق جسيم»، وساق فيه أحاديثَ».

وصنَّف مُسَدَّدٌ البصري مسنداً، وصنَّف أسدُ بن موسى مسنداً، وصنَّف نُعَيم بن حمَّاد الخُزَاعي مسنداً.

ثمَّ اقتفى الحفَّاظُ آثارَهم، فصنَّف الإمام أحمدُ مسنداً، وكذلك إسحاقُ بن راهُويَه وعثمانُ بن أبي شيبةَ وغيرُهم.

ولم يزَل التَّأليفُ في الحديثِ متتابعاً إلى أن ظهَر الإمامُ البخاري وبرَع في علم الحديث وصارَ له فيه المنزلةُ العُليا، فأراد أن يجرِّدَ الصَّحيحَ ويجعلَه في كتاب على حِدَة ليُخلِّصَ طالبَ الحديث مِن عَناء البحثِ والسُّؤال، فألَّف كتابَه المشهورَ وأورَد فيه ما تبيَّن له صحَّتُه.

واقتفى أثرَ الإمام البخاريِّ في ذلك الإمامُ مسلمُ بنُ الحجَّاج، وكان مِن الآخِذِين عنه والمستفيدِين منه، فألف كتابَه المشهور[1].

قال الإمام السيوطي في «ألفيَّته»:

أوَّلُ جامعِ الحديثِ والأثَرْ ... ابـنُ شهـابٍ آمـرٌ لـه عمـرْ
وأوَّلُ الجـامعِ للأبـوابِ ... جمـاعةٌ في العـصرِ ذو اقـترابِ
كابنِ جُريجٍ وهُشَيمٍ مالكِ ... ومَعـمرٍ وولـدِ المبـارَكِ
وأوَّلُ الجـامع باختصـارِ ... على الصَّحيـح فقـطِ البخـارِي
ومُسلمٌ مِن بعـده والأوَّلُ ... على الصَّواب في الصَّحيحِ أفضلُ

وكثُرَت بعدَ ذلك التَّآليف في علم الحديث النبويِّ، ومَن أراد الوقوفَ عليها فليَنظرها في مظانِّها.

---

1 - انظر «هدي السَّاري» ص9، و«تدريب الرَّاوي» 1/ 85، و«توجيه النَّظر» ص50.

أشهر المصنَّفات في هذا الفنّ

إنَّ التَّصانيفَ في اصطلاح الحديث قد كثُرتْ في القديم والحديث، فمن أوَّل مَن صنَّف في ذلك تصنيفاً مستقلاً القاضي أبو محمد الحسن بن خلاَّد الرَّامَهُرمُزِي في كتابِه «المحدِّث الفاصل»، والحاكم أبو عبد الله ابن البيِّع النيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث». وتلاه أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي فصنَّف في قوانين الرِّواية كتاباً سمَّاه «الكفاية في علم الرِّواية» وفي آدابها كتاباً سمَّاه «الجامع لآداب الشَّيخ والسَّامع»، وقلَّ فنٌّ من فنون الحديث إلاَّ وقد صنَّف فيه كتاباً مفراداً.

ثمَّ جاء القاضي عياض اليَحصُبِي فجمع كتاباً لطيفاً سمَّاه «الإلماع في أصول الرِّواية وتقييد السَّماع».

إلى أن جاء الحافظ تقيُّ الدِّين أبو عمرو عثمانُ بن الصَّلاح الشَّهرَزُوري فكتب كتابه المشهور «علوم الحديث» المعروف بـ «مقدِّمة ابن الصَّلاح» فاجتمع في هذا الكتاب ما تفرَّق في غيره، فلهذا عكف النَّاسُ عليه وساروا بِسَيره[1]، فاختصره الإمام محيي الدِّين النَّووي في كتابه «إرشاد طلاَّب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق»، واختصر «الإرشادَ» في «التَّقريب والتَّيسير في معرفة سَنن البشير النَّذير». واختصره الحافظُ أبو الفداء إسماعيل بنُ كثير في كتابه «اختصار علوم الحديث»[2]. واختصره الحافظ محمد بنُ جماعة في كتابه «المنهلُ الرَّويُّ في مختصر علوم الحديث النَّبويِّ».

---

1 - منقول عن «نزهة النَّظر شرح نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر بتصرُّف.

2 - سمَّى بعضُ المتأخرين هذا الكتاب بـ «الباعث الحثيث» وهَماً، لأنَّ «الباعث الحثيث» هو اسمٌ لشرح وتعليقات الشيخ أحمد شاكر على كتاب «اختصار علوم الحديث»، وليس هو عنوان كتاب الحافظ ابن كثير، فليتنبَّه لهذا.

ونظمه الحافظ زين الدِّين عبدُ الرَّحيم العِراقي في ألفيَّته المسمَّاة «التَّبصرة والتَّذكرة» المشهورة بـ «ألفيَّة العراقي»، وشرحها شرحاً موجَزاً سمَّاه «فتح المغيث شرح ألفيَّة الحديث».

ثمَّ تلا هؤلاء الحافظ أحمدُ بنُ عليٍّ العسقلانيُّ الشَّهير بـ «ابن حجر»، فكتب متناً لطيفاً سمَّاه «نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر» وشرحه في كتاب سمَّاه «نزهة النَّظر شرح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر»[1].

وجاء مِن بعدِ الحافظ ابن حجر مِن تلامذته شيخُ الإسلام زكريَّا الأنصاري فكتب على «ألفيَّة العراقي» شرحاً مختصراً سمَّاه «فتح الباقي شرح ألفيَّة العراقي»، والحافظُ شمسُ الدِّين محمَّد بنُ عبد الرَّحمن السَّخاوي فكتب على «ألفيَّة العراقي» شرحاً موسَّعاً مستفيضاً سمَّاه «فتح المغيث شرح ألفيَّة الحديث»[2].

ومِن تلامذةِ تلامذتِه الحافظُ جلال الدِّين عبدُ الرَّحمن السُّيوطي فشرح كتاب «تقريب النَّووي» في كتاب سمَّاه «تدريب الرَّاوي شرح تقريب النَّواوي»، ونَظَمَ ألفيَّةً في الحديث على نهج «ألفيَّة العراقي».

ثمَّ جاء العلاَّمة عمرُ بنُ محمَّد بن فَتُّوحٍ البَيْقُونيُّ (تـ 1080هـ) فنظم طائفةً مشهورة من علوم الحديث في أربعةٍ وثلاثين بيتاً سمَّاها «المنظومة البيقونيَّة».

---

1 - وله كتاب «النُّكت» على «مقدِّمة ابن الصَّلاح» وعلى نكت شيخه الزَّين العراقيِّ على «مقدِّمة ابن الصَّلاح»، ولبدر الدِّين الزَّركشيِّ أيضاً «النُّكت على ابن الصَّلاح».

2 - وهو أنفس شروح «ألفيَّة العراقي»، بل ومن أنفس كتب مصطلح الحديث.

وقد تلقَّاها العلماء بالقبول فكثرت شروحها وصارت من المتون التي تدرَّس للمبتدئين في كثير من أصقاع الأرض في الأعصر المتأخِّرة[1].

كما صنَّف من المتأخِّرين العلاَّمة الشَّيخ جمال الدِّين القاسمي (تـ 1332هـ) كتاباً سمَّاه «قواعد التَّحديث من فنون مصطلح الحديث» أجاد فيه وأفاد، وصنَّف العلاَّمة الشَّيخ طاهر الجزائري (تـ 1338هـ) كتاباً ماتعاً سمَّاه «توجيه النَّظر إلى أصول الأثر»، وصنَّف الشَّيخ نور الدِّين عتر كتاباً نفيساً سمَّاه «منهج النَّقد».

فهذه جملة صالحة من المصنَّفات فيها الغُنية والكفاية لطالب العلم، وحاولتُ أن أقتصر على المهمِّ من ذلك، وتركتُ ذِكر كثيرٍ من المصنَّفات لا لقلَّةِ فائدتها وإنَّما خشيةَ الإطالة والسَّآمة، والله الهادي والموفِّق.

مُصوَّراتُ حمدي البزاني
-غفر الله له ولوالديه-

1 - ومن أهمِّ هاته الشُّروح: «شرح النَّخبة النَّبهانيَّة» للشيخ محمَّد بن خليفة النَّبهاني، طبع سنة 1345هـ في مطبعة التقدُّم العلميَّة – مصر، و«شرح الزُّرقاني» للشيخ محمَّد الزُّرقاني، طبع سنة 1345هـ في المطبعة الأزهريَّة – مصر، على هامش «حاشية الشيخ عطيَّة الأجهوري»، و«التَّقريرات السَّنيَّة» للشيخ حسن المشَّاط، طبع بمطبعة المدني – مصر، و«شرح المنظومة البيقونيَّة» للشيخ عبد الله سراج الدِّين، طبع بمطبعة دار الفلاح – حلب، وغيرها.

وقد تلقَّاها العلماء بالقبول فكثرت شروحها وصارت من المتون التي تدرَّس للمبتدئين في كثير من أصقاع الأرض في الأعصر المتأخِّرة[1].

كما صنَّف من المتأخِّرين العلاَّمة الشَّيخ جمال الدِّين القاسمي (تـ 1332هـ) كتاباً سمَّاه «قواعد التَّحديث من فنون مصطلح الحديث» أجاد فيه وأفاد، وصنَّف العلاَّمة الشَّيخ طاهر الجزائري (تـ 1338هـ) كتاباً ماتعاً سمَّاه «توجيه النَّظر إلى أصول الأثر»، وصنَّف الشَّيخ نور الدِّين عتر كتاباً نفيساً سمَّاه «منهج النَّقد».

فهذه جملة صالحة من المصنَّفات فيها الغُنية والكفاية لطالب العلم، وحاولتُ أن أقتصر على المهمِّ من ذلك، وتركتُ ذِكر كثيرٍ من المصنَّفات لا لقلَّةِ فائدتها وإنَّما خشيةَ الإطالة والسَّآمة، والله الهادي والموفِّق.

---

1 - ومن أهمِّ هاته الشُّروح: «شرح النَّخبة النَّبهانيَّة» للشيخ محمَّد بن خليفة النَّبهاني، طبع سنة 1345هـ في مطبعة التقدُّم العلميَّة – مصر، و«شرح الزُّرقاني» للشيخ محمَّد الزُّرقاني، طبع سنة 1345هـ في المطبعة الأزهريَّة – مصر، على هامش «حاشية الشيخ عطيَّة الأجهوري»، و«التَّقريرات السَّنيَّة» للشيخ حسن المشَّاط، طبع بمطبعة المدني – مصر، و«شرح المنظومة البيقونيَّة» للشيخ عبد الله سراج الدِّين، طبع بمطبعة دار الفلاح – حلب، وغيرها.

افتتح هذا النَّظمَ بالحمد اقتداءً بالكتاب العزيز وبقوله ﷺ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بالحمدُ لله فهو أجذَم»[1].

والحمدُ: الثَّناءُ على الجميل الاختياريِّ مِن نِعمةٍ أو غيرِها، والمدح: هو الثَّناءُ على الجميل مطلقاً، تقول: حمِدتُ زيداً على عِلمِه وكَرمِه، ولا تقول: حمِدتُه على حُسنِه، بل مدَحتُه. وقيل: هما أخوان. والشُّكر: مقابلةُ النِّعمةِ قولاً وعمَلاً واعتقاداً.

والصَّلاةُ على النبيِّ ﷺ من الله تبارك وتعالى رحمةٌ، ومن الخلقِ دعاءٌ وثناءٌ[2].

1 - أخرجه أبو داود 4/ 409 (4842)، وابن ماجه 1/ 610 (1894)، والنسائي في «الكبرى» 6/ 127 (10328)، وابن حبان في «صحيحه» (1 / 2) وغيرهم عن أبي هريرة مرفوعاً بألفاظ متقاربة. وحسَّنه النووي في «شرحه على صحيح مسلم» (13/ 185) وغيره.

2 - لم أبسط الأقوال في المسألة، واقتصرتُ على ذِكرِ ما اشتهر عند المتأخرين اختصاراً وتيسيراً على المبتدئين، فمن رغِب في التوسُّع في هذه المسألة فليراجعها في مظانِّها.

(وذي) اسم إشارة[1]، والمشار إليه الأمور الحاضرة في الذِّهن، كأنَّ المصنِّف استحضرَ المعانيَ الَّتي سيذكرُ في رسالته على وجه الإجمال، وأَورد اسمَ الإشارة لبيانها[2].

(مِنَ اقسام الحديثِ عدَّه) أي: هذه من أنواع الحديث جملة معدودة[3].

(وكلُّ واحد أتى وحدَّه) أي: أتى على كلِّ نوعٍ من هاته الأنواع فعرَّفه.

والحدُّ: التَّعريف الجامِع المانِع[4].

والمعنى: هذه جملة معدودة من أنواع الحديث أتى النَّاظم رحمه الله تعالى على بيانها وتعريفها.

والحديث ينقسم إلى أنواع كثيرة تختلف باختلاف الاعتبار[1]، اقتصر النَّاظم منها على ذكر ما يحتاجُه المبتدِئ.

---

1 - والهاء الداخلة على أسماء الإشارة (هذه) إنما هي للتنبيه.

2 - ولا ضير في هذا فإنَّ أسماءَ الإشارة وإن كان وضعُها للأمور المبصَرة، إلَّا أنَّها ربَّما تُستَعمل في الأمور المعقولةِ لنكتةٍ. والمراد بالنكتة اللطيفة العلمية. وهي ههنا الإشارةُ إلى إتقان هذه المعاني، حتَّى صارت لكمال علمِه بها كأنَّها مبصَرةٌ عنده ويقدرُ على الإشارة إليها.

3 - يعني أربعاً وثلاثين كما سيذكر آخراً.

4 - جامع لجميع أفراد المعرَّف، مانع لغيرها من الدخول فيها. وهذا عند علماء العربية والأصول، وعند علماء المنطق ما كان بمجرَّد ذاتيَّات الشَّيء، والتَّامُ منه: ما كان بالجِنس والفصلِ القَريبَين، والنَّاقص: ما كان بالجنس البعيد والفصلِ القريب. [انظر «مغني الطلاب شرح متن إيساغوجي» للمغنيسي ص 123، و«إيضاح المبهم» للدَّمنهوري ص43]

شرع في الكلام على تقسيم الحديث باعتبار الحُكم، وهو ينقسم بهذا الاعتبار إلى مقبول ومردود، والمقبول الصَّحيح والحسن[2]، والمردود الضَّعيف.

وقدَّم ذكرَ الحديث الصَّحيح لأهميَّته وعلوِّ مرتَبته.

والحديث الصَّحيح: هو ما اتَّصل إسنادُه بنقل العدل الضَّابط عن مثلِه ولم يكن شاذّاً ولا معلَّلاً[3].

فلا يحكم بصحَّة الحديث حتَّى تجتَمِعَ فيه هذه الشُّروط:

- **أن يتَّصل سندُه**: أي أن يتلقَّى كلُّ راوٍ الحديثَ عمَّن فوقه بوجهٍ من وجوه التَّلقي الصَّحيحة، كالسَّماع والقراءة[4]، بحيث لا يكون فيه انقطاعٌ في أيِّ موضعٍ من مواضع السَّند.

والسَّند: الطَّريق الموصلة إلى المتن[5].

والمتن: ما انتهى إليه السَّند من الكلام[6].

---

1 - فينقسم مثلاً باعتبار وصوله إلينا إلى: متواتر وآحاد، وباعتبار الحكم: إلى مقبول ومردود، وباعتبار من أضيف إليه: إلى مرفوع وموقوف ومقطوع، وهكذا.

2 - المراد: الصَّحيح لذاته ولغيره، والحسن لذاته ولغيره، على ما سنبيِّنه إن شاء الله تعالى.

3 - انظر «نزهة النَّظر شرح نخبة الفِكَر» ص 48.

4 - وهذا أولى من قولهم: «سماعُ كلِّ راوٍ ممَّن فوقه»، لأنَّه قد يفهم منه التقييد بالسماع، وهذا يخرج باقي وجوه التَّحمل الصَّحيحة. وذِكْرُ السَّماع والقراءة على سبيل التَّمثيل لا الحصر، وإنَّما مثَّلت بهما لأنَّهما أعلى وجوه التَّحمُّل الصَّحيحة، وروماً للاختصار.

5 - أي: سلسلة الرِّجال الذين رووا الحديث. وأما الإسناد: فهو حكاية السند، ويطلق أيضاً على السند.

6 - أي: هو ألفاظ الحديث.

- **أن يكون راويه عدلاً**: والعدل هو المسلم البالغ العاقل[1] السَّالم من الفسق ومن خوارم المروءة.

والسَّلامة من الفسق: معناها السَّلامة من ارتكاب الكبيرة والمواظبةِ على الصَّغيرة.

والمروءة: تعاطي المرء ما يُستحسن، وتجنُّبه ما يُسترذل، وصيانةُ النَّفس عن الأدناس، وما يَشِين عند النَّاس[2].

- **أن يكون راويه ضابطاً**: أي تامَّ الضبط، والضَّبط: الحفظُ والتَّيقظ[3]. وهو نوعان:

ضبط صدر: وهو أن يكون الرَّاوي حافظاً لما تلقَّاه قادراً على استحضاره متى شاء.

ضبط كتاب: وهو أن يصونَ الرَّاوي كتابَه من زمن التَّلقِّي وتصحيحِ كتابه، إلى زمن الأداء، ولا يسلِّمَه إلى مَن لا يصونُه، أو مَن يُغيِّر فيه أو يُبدِّل.

- **أن لا يكون شاذّاً**: والشُّذوذ: مخالفة الرَّاوي المقبول لمن هو أولى منه، لمزيد ضبط أو كثرة عدد[4].

- **أن لا يكون معلَّلاً**: والمعلَّل: ما فيه علَّةٌ قادحةٌ، أي: ما فيه سبب خفيٌّ يَقدَح في صحَّة الحديث مع أنَّ ظاهرَه السَّلامةُ منه. ولا تظهر العِلَّة إلا للعالم المتبحِّر.

---

1 - فخرج الكافر والمجنون والصبيُّ، وإن صحَّ تحمُّلُ الكافر والصبيِّ بشرط التَّمييز في الأخير، لكنَّه لا يصحُّ منهما أداء إلا بعد الإسلام والبلوغ.

2 - وتثبت العدالة بالشُّهرة بين أهل العلم، أو بتنصيص عالمين، وقيل: يكفي واحد. [انظر «مقدِّمة ابن الصَّلاح» ص 105]

3 - يثبت ضبطُ الرَّاوي بموافقة الثِّقات المتقنين، ولا تضرُّ مخالفتُه النَّادرة.

4 - وهذا التَّعريف هو المعتمد عند الحافظ ابن حجر العسقلاني، وسيأتي الكلام على الشَّاذِّ إن شاء الله تعالى.

مثال الحديث الصحيح: ما رواه البخاري[1] عن الحُمَيدي عبد الله بن الزُّبَير قال: حدَّثنا سفيان قال: حدَّثنا يحيى بنُ سعيد الأنصاري قال: أخبرني محمد بنُ إبراهيمَ التَّيمِي أنَّه سمع علقمةَ بنَ وقَّاص اللَّيثيَّ يقول: سمعتُ عمرَ بنَ الخطَّاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّما الأعمال بالنِّيات...»، الحديث[2].

فهذا حديثٌ صحيح لتوفُّر جميعِ الشُّروط المذكورةِ فيه.

مُصَوَّرَاتُ حَمْدِي البَدْرَانِي
-غفر الله له ولوالديه-

1 - في «صحيحه» (1).

2 - أخرجه البخاري 1/ 3 (1)، ومسلم 6/ 48 (5036)، وأبو داود 2/ 230 (2203)، والتِّرمذي 4/ 179 (1647)، والنسائي في «الكبرى» 1/ 79 (78)، وغيرهم.

بعدما عرَّف الحديث الصَّحيحَ شرع في تعريف الحديث الحسن، واختار تعريف الإمام الخطَّابي حيث قال[1]: «الحسن ما عُرف مخرجُه واشتهر رجالُه»، قال: «وعليه مدارُ أهل الحديث، وهو الذي يقبَلُه أكثرُ العلماء ويستعملُه عامَّةُ الفقهاء». وليس في هذا ما يفصل الحسنَ من الصَّحيح[2].

والذي اختاره الحافظ ابن حجر واستقرَّ عليه الاصطلاحُ أنَّ الحديث الحسنَ: ما اتَّصل سنده بنقل العدل الضَّابط ضبطاً أخفَّ من ضبط الصَّحيح، ولم يكن شاذاً ولا معلَّلاً[3].

فلا يخالفُ الحسنُ الصَّحيحَ إلا في الضَّبط، فضبط راوي الحسنِ أخفُّ من ضبط راوي الصَّحيح.

---

1 - في كتابه «معالم السُّنن شرح مختصر سنن أبي داود» (1/ 11).

2 - قال ابن الصلاح بعد إيراده تعريف الخطابي والترمذي وغيرهما: «وكلُّ هذا مستبهَم لا يشفي الغليلَ، وليس فيما ذكَره التِّرمذي والخطابي ما يَفصِل الحسنَ من الصَّحيح». [انظر «مقدِّمة ابن الصَّلاح» ص 30].

3 - انظر «نزهة النَّظر شرح نخبة الفِكَر» ص65.

مثال الحديث الحسن: ما رواه الإمام التِّرمذي قال: وحدَّثنا محمَّد بنُ بشار حدَّثنا عبد الرَّحمن بنُ مهدي حدَّثنا سفيانُ عن عبدالله بنِ محمَّد بنِ عقيل عن محمَّد بن الحنفيَّة عن عليٍّ عن النبيِّ ﷺ قال: «مِفتاح الصَّلاة الطُّهور، وتحريمُها التَّكبير، وتحليلها التَّسليم».[1]

فهذا الحديث حسن، لأنَّ فيه عبد الله بنَ محمَّد بنِ عقيل صدوقٌ في حديثه لِين[2].

تنبيه: وجود راوٍ واحد في أيِّ موضعٍ من سند الحديث ليس في أعلى مراتب الضَّبط والإتقان كافٍ ليُنزلَ الحديثُ عن رتبة الصَّحيح إلى الحسن.

---

1 - «سنن التِّرمذي» (9/1). وقال بعد أن ساق الحديث: «هذا الحديث أصحُّ شيءٍ في هذا الباب وأحسن، وعبدالله بن محمد بنِ عقيل هو صدوق، وقد تكلَّم فيه بعض أهل العلم من قبل حِفظه». اهـ ولم أسق الحديث بطِرقه كما عند التِّرمذي واكتفيت بذكر طريق واحد تيسيراً على الطُّلاب.

2 - انظر «تقريب التهذيب» ص 264.

عرَّف الحديثَ الضَّعيفَ فقال: هو كلُّ ما قصُر عن رتبة الحسن[1].

فيُحكم بضَعفِ كلِّ حديثٍ فقَد شرطاً من شروط القَبول وهي: اتِّصال السَّند، والعدالةُ، والضَّبطُ، ونفيُ الشُّذوذ، ونفيُ العلَّة القادحة، والعاضد عند الاحتياج إليه، والتي بالنَّظر لانتفائها اجتماعاً وانفراداً تتعدَّد أقسامُه[2]، فمنها ما له لقب خاصٌّ، ومنها ما ليس له لقب خاصٌّ، على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

مثال الحديث الضَّعيفِ: ما رواه الإمام أحمد[3] قال: حدَّثنا أبو سعيد حدَّثنا حمَّاد بنُ زَيد عن عمرو بن دينار مولى آل الزُّبير عن سالم عن أبيه عن عمرَ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن قال في سوق: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كلِّ شيء قدير،

1 - فإنه حيث قصر عن الحسن كان عن الصَّحيح أقصر. وقال الحافظ ابن حجر: هو كلُّ حديث لم تجتمع فيه صفاتُ القَبول. [انظر «النكت» للحافظ ابن حجر ص169، و«فتح المغيث» للحافظ السخاوي (1/ 171)]

2 - وتلخيص التَّقسيم المطلوب أنَّ فقْد الأوصاف راجعٌ إلى ما في سنده سقَط أو في راويه طعن، فالسَّقط إما أن يكون في أوَّله أو في آخره أو في أثنائه، ويدخل تحت ذلك المرسلُ والمعلقُ والمدلَّس والمنقطع والمعضل على ما سيأتي بيانه إن شاء الله. وأسباب الطَّعن: تكذيب الرَّاوي، أو تهمَته بذلك، أو فُحش غلطه، أو مخالفته، أو بدعته، أو جهالة عينه، أو جهالة حاله. ففَقْد وصف أو أكثرَ من القسم الأوَّل مع فقد وصفٍ أو أكثرَ من القسم الثَّاني تَنتج عنه أقسام كثيرة، أوصلها الإمام ابن الصلاح إلى اثنين وأربعين، وأوصلها بعضهم إلى ثلاثة وستِّين، وبعضهم أكثر من ذلك. قال الحافظ ابن حجر: «وكلُّ ذلك تعبٌ ليس وراءه أرَب». [انظر «النكت» للحافظ ابن حجر ص170، و«تدريب الراوي» للإمام السيوطي (1/ 190)، و«فتح المغيث» للحافظ السخاوي (1/ 171)]

3 - في «مسنده» 1/ 410 (327).

كتب الله له بها ألفَ ألفِ حسنة، ومحا عنه بها ألفَ ألفِ سيِّئة، وبنا له بيتاً في الجنَّة». فيه عمرو بن دينار مولى آلِ الزُّبير ضعيف[1].

تنبيه: موجب الحكم على الحديث بالضَّعف سقطٌ في الإسناد أو طعنٌ في الرَّاوي على اختلاف وجوه الطَّعن، في أيِّ موضعٍ من السَّند كان ذلك[2].

حكم العمل بالحديث الضَّعيف: ذهب جماهير العلماء إلى استحباب العمل بالحديث الضَّعيف في فضائل الأعمال[3]، واشترطوا لذلك شروطاً أوضَحَها الحافظ ابن حجر بقوله: «إنَّ شرائطَ العمل بالضَّعيف ثلاثة:

---

1 - قال الدارقطني في «العلل» (2/ 49): «ويشبه أن يكون الاضطراب فيه من عمرو بن دينار، لأنَّه ضعيف قليل الضبط». قال الحافظ في «تقريب التهذيب» ص121: «عمرو بن دينار البصري الأعور قهرمان آل الزبير يكنى أبا يحيى ضعيف».

2 - انظر «شرح النخبة» ص80.

3 - قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة [في تعليقه على «ظفَر الأماني» للَّكنوي ص186] بعد نقل كلام للإمام السَّخاوي في «فتح المغيث» في «مبحث مَن تقبل روايتُه ومن ترد» في تساهل الأئمة في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والتَّرغيب والتَّرهيب والمناقب ونحو ذلك، وتشدُّدهم في أحاديث الأحكام والحلال والحرام والعقائد وصفات الله تعالى ونحو ذلك، وعمل بعضهم بها حتَّى في الأحكام وتقديمها على الرَّأي: «فعُلم منه: أن المحدِّثين القدامى النُّقاد الأئمة كعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي داود ، والتِّرمذي، والنَّسائي، وابن ماجه، وتلك الطبقة التي في عصرهم كانوا يوردون الحديث الضعيفَ في كتبهم المؤلَّفة للعمل والاحتجاج، ولا يتحاشَونها ولا يرونها منكراً من القول ومهجوراً، كما يزعمه بعض الزَّاعمين اليوم...وقد استمرأ بعضُ النَّاس في عصرنا بَتَرَ كتب «السنن الأربعة»، وطرح شطرها الذي دوَّنه مؤلِّفوها الأئمَّة الأفذاذ، أمناء السُّنة وحماتها وناصروها ودعاتُها، وتوارثَه عنهم الأجيال بعد الأجيال، والقرون بعد القرون، فابتدع في دَبير الزَّمان البدعة السيِّئة، وجهَّل السَّلف، وقطع أواصرَ تلك الكتب العظيمة، وهو يظنُّ ويزعم أنَّه قد أحسن صنعاً! وبئس ما صنع!».

الأوَّل: متَّفق عليه، وهو أن يكون الضَّعفُ غيرَ شديد، فيخرج مَن انفرد مِن الكذَّابِين والمتَّهمِين بالكذب ومَن فحُش غلطُه.

الثَّاني: أن يكون مندرجاً تحت أصلٍ عامٍّ، فيخرج ما يُختَرع بحيث لا يكون له أصلٌ أصلاً.

الثَّالث: ألا يُعتَقد عند العمل به ثبوتُه؛ لئلا ينسب للنبيِّ ﷺ ما لم يقُله»[1].

ولا يُروى الحديث الضَّعيف بصيغة الجزم، بل ينبغي أن يرويَه بصيغةٍ مِن صِيَغ التَّمريض مثل: رُوي عنه كذا، ونُقل عنه كذا، كما أنَّ الحديث الصَّحيحَ لا يُروى بصيغةٍ من صيغ التَّمريض.

تنبيه: هذا الذي تقدَّم من تعريف الصَّحيح والحسن، إنَّما هو تعريفٌ للصَّحيح لذاته والحسنِ لذاته، أي بالنَّظر لذات الحديث دون الالتفات إلى أمر خارجٍ عنه من عاضدٍ يقوِّيه وقرينةٍ تجبُر النَّقصَ الواقعَ فيه.

وأمَّا تعريف الصَّحيح لغيره: فهو الحديث الذي لم يشتمل على أعلى صفات القبول بأن خفَّ ضبط راويه عن ضبط راوي الصَّحيح، إلاَّ أنَّه اعتضَد بمجيئه من طُرقٍ أخرى قَوَّته ورقَّته، فصار صحيحاً لكن لا لذاته، بل بمجموع الطُّرق[2].

وأمَّا الحسن لغيره: فهو الحديث الذي لم يشتمل على صفات القبول، إلاَّ أنَّه اعتضد بمجيئِه من طُرق أخرى قَوَّته ورقَّته، فصار حسناً لكن لا لذاته، بل بمجموع الطُّرق، شريطةَ أن لا يكون راويه مغفَّلاً ولا كثيرَ الخطأ ولا متَّهماً بالكذب، ولا منسوباً إلى مفسِّق.

---

1 - نقله عنه الحافظ السَّخاوي في «القول البديع في الصَّلاة على الحبيب الشَّفيع» ص258، وانظر «الأجوبة الفاضلة» للكنوي ص43، و«منهج النَّقد» للدكتور نور الدين عتر ص293.

2 - فهو في أصله حديث حسن تقوَّى بمجموع الطرق، وكذا الحسن لغيره أصله ضعيف تقوَّى.

هذا شروعٌ في تقسيم الحديث باعتبار مَن أضيف إليه، فذكر النَّاظم ههنا ما أضيف إلى النبيِّ ﷺ وما أضيف إلى التَّابعي، وأخَّر الكلام على ما أضيف إلى الصَّحابي، وسيأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

و **الحديث المرفوع**: هو ما أضيف إلى النبيِّ ﷺ مِن قول أو فعل أو تقرير أو صفة، متَّصلاً كان أم منقطعاً.

مثال المرفوع القولي: عن أمير المؤمنين عمرَ بن الخطَّاب رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّما الأعمال بالنيَّات...»، الحديث[1].

مثال المرفوع الفعلي: عن أمِّ المؤمنين عائشةَ رضي الله عنها: «أنَّ رسول الله ﷺ كان يصلِّي الصُّبحَ بِغَلَس...»، الحديث[2].

مثال المرفوع التَّقريري: في حديث صلح الحُدَيبِيَة: «أنَّ عروةَ جعل يرمُق أصحاب النبيِّ ﷺ بِعَينِه قال: فوالله ما تنَخَّم رسول الله ﷺ نُخامةً إلا وقعت في كفِّ رجلٍ منهم فدَلَك بها وجهَه وجِلدَه، وإذا أمرَهم ابتَدرُوا أمرَه، وإذا تَوضَّأ كادوا يَقتَتِلون على وَضوئِه...»، الحديث[3].

---

1 - تقدَّم قريباً.

2 - أخرجه البخاري 1/ 296 (834).

3 - جزء من حديث أخرجه البخاري 2/ 974 (2581). وفي سكوته ﷺ وعدم إنكارِه عليهم دليلٌ على أنَّ ما فعلوه مأذونٌ فيه شرعاً، إذ لو كان غيرَ مأذون فيه لكان ﷺ نهاهم عنه؛ لأنَّه ﷺ لا يقرُّ على باطل. والله أعلم.

مثال المرفوع الوصفي: عن أنس رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ أزهرَ اللَّون[1]، كأنَّ عرَقَه اللُّؤلُؤ، إذا مشى تَكفَّأ[2]، ولا مسِستُ ديباجةً ولا حريرةً ألْيَنَ مِن كفِّ رسول الله ﷺ، ولا شمِمتُ مِسْكةً ولا عَنبرةً أطيبَ مِن رائحة رسول الله ﷺ»[3].

تنبيه: إذا قيل: «هذا حديث مرفوع»، دلَّ على أنَّه مضاف للنبيِّ ﷺ، ولا يقتضي ذلك صحَّتَه، وإنَّما يُحكم عليه بذلك بالنَّظر إلى توفُّر شروطِ الصِّحَّة المتقدِّمة فيه، وعليه فقد يكون المرفوع صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

وأمَّا الحديث المقطوع: فهو ما أُضيف إلى التَّابعي أو مَن دونه، متَّصلاً كان أم منقطعاً.

والتَّابعيُّ: هو مَن لقيَ صحابيّاً وكان مؤمناً بالنبيِّ ﷺ دون أن يراه حالةَ الإسلام[4]، ومات على ذلك.

مثال المقطوع القولي: عن محمَّد بن سيرينَ قال: «إنَّ هذا العلمَ دينٌ، فانظروا عمَّن تأخذون دينكم»[5].

مثال المقطوع الفعلي: عن الهُذَيلِ بنِ بلالٍ قال:«رأيتُ عطاءً يَعتَمِدُ إذَا نَهَضَ».

---

1 – الأزهَر: الأبيضُ المُسْتَنِير، والزَّهْر والزَّهْرة: البياضُ النيِّر، وهو أحسنُ الألوان. [«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، مادة (زهر)]

2 – أي: يتمايل إلى قدَّام، وقيل: أي يرفَع القدَم مِن الأرضِ ثمَّ يضعُها ولا يَمسَح قدَمَه على الأرض كمشي المتبختِر. [«تحفة الأحوذي» 5/ 361]

3 – أخرجه أحمد في «المسند» 3/ 228 (13405)، ومسلم 7/ 81 (6200) واللفظ له.

4 – ولهذا عدَّ في التَّابعين مَن رأى النبيَّ ﷺ حالة الكفر ثمَّ أسلم بعدُ ولم يرَه، وحديثُه موصول، وبه يُلغَز: (تابعيٌّ يقول: قال رسول الله ﷺ وحديثُه موصول).

5 – ذكره مسلم في «مقدِّمة صحيحه».

تنبيه: قد يلتَبِس المقطوع بالمنقطع، فليس المقطوع فيما استقرَّ عليه الاصطلاح ما فيه سقط في السَّند، بل هو ما أضيف إلى التَّابعي، فيجب التنبُّه لهذا[1].

وإذا قيل: إنَّ هذا الحديثَ مقطوعٌ؛ دلَّ ذلك على أنَّه مضافٌ للتَّابعي[2]، ولا يدُلُّ ذلك على صحَّتِه أو حُسنِه أو ضَعفِه كما تقدَّم في المرفوع[3].

مُصَوَّرَاتُ حَمْدِي البَزْرَانِي
-غفر الله له ولوالديه-

---

1 - على أنَّ بعض العلماء كالإمام الشافعي والحميدي والطبراني والدارقطني قد استعملوا المقطوع في المنقطع، وهذا اصطلاح خاص بهم، ولا مشاحَّة في الاصطلاح، إلا أنَّ الذي استقرَّ عليه الاصطلاح ماقدَّمته. [انظر «تدريب الراوي» (1/ 212)]

2 - وقد يقال أيضاً: وقفه فلان على الزُّهري ونحوه، هكذا مقيَّداً.

3 - وقد يكون للمقطوع حكمُ المرفوع، وذلك كأقوال التَّابعين في أسباب نزول القرآن الكريم، وأقوالهم فيما لا مجالَ للرَّأي فيه ممَّا لا يمكن أخذُه إلا عن النبيِّ ﷺ فهذا من قَبِيل المرفوع المرسل. واختلف في قول التَّابعي: «من السُّنة كذا»، وفي قوله: «أُمِرنا بكذا» هل هو مرفوع مرسل، أو موقوف متَّصل؟ وصحَّح الإمام النَّووي في الأوَّل أنَّه موقوف متَّصل، ويفهم من كلام الإمام الغزالي ترجيح أنَّه مرفوع مرسل. [انظر «فتح الباقي» للشيخ أبي زكرياء محمد الأنصاري ص138]

المُسنَد: هو الحديث المتَّصل المرفوع. أي: هو ما أضيف إلى النبيِّ ﷺ مِن قول أو فعل أو تقرير أو وصف، واتَّصل سنده[1].

فلو كان الحديث مضافاً إلى النبيِّ ﷺ ولكنَّه غيرُ متَّصلِ السَّنَد، أو كان متَّصلَ السَّند ولكنَّه مضافٌ إلى الصَّحابي أو التَّابعي لا يسمَّى مسنداً.

ويَبِن: بفتح الياء وكسر الباء، أي: ينقطِع وينفصِل[2].

مُصَوَّرَاتُ حَمْدِي البَدْرَانِي
-غفر الله له ولوالديه-

1 - وهذا الذي استقرَّ عليه الاصطلاح هو قول الحاكم، وقال الخطيب البغدادي: هو عند أهل الحديث ما اتَّصل سنده إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل فيها جاء عن النبي ﷺ دون غيره، وقال ابن عبد البرِّ: هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصَّة، متَّصلاً كان أو منقطعاً. [انظر «التقييد والإيضاح» 1/ 64]

2 - انظر «القاموس المحيط» مادة (بين).

ربَّما كان الأَولى أن يُقدِّمَ تعريفَ المتَّصل على تعريف المسند.

وفي البيت تقديم وتأخير اقتضاه الوزن، ومعنى البيت: والحديث الذي يتَّصل إسنادُه للمصطفى ﷺ بسمعِ كلِّ راوٍ عمَّن فوقه، هو الحديث المتَّصل.

فالمتَّصل: هو الحديث الذي اتَّصل إسنادُه بتلقِّي كلِّ راوٍ عمَّن فوقَه بوجهٍ من وجوه التَّلقِّي الصَّحيحة، سواء كان مضافاً للنَّبيِّ ﷺ، أو للصَّحابي، أو للتَّابعي.

فبَين المسند والمتَّصل عموم وخصوص مطلق، فكلُّ مسندٍ متَّصلٌ، وليس كلُّ متَّصلٍ مسنَداً.

وعبَّر النَّاظم بالسَّماع؛ لأنَّه أعلى وجوهِ التَّلقِّي على المشهور، وقوله: (يتَّصِلْ إسنَادُه للمصطفى)، ليس ذكرُ (المصطفى) ﷺ فيه بِقَيد، فلو اتَّصل إلى الصَّحابي أو التَّابعي يكون متَّصلاً أيضاً، على ما تقدَّم.

مُصوَّراتُ حمدي البدراني
-غفر الله له ولوالديه-

مسَلسَلٌ قلْ ما على وَصفٍ أتَى مثلُ: أمَا والله أنبَانِي الفتَى
كذاك قد حدَّثنيه قائمَا أو بعد أنْ حدَّثني تبَسَّمَا

المسَلسَل: هو الحديث الذي تتابع رجالُ إسنادِه من أوَّله إلى آخره على **حالةٍ واحدة**: كالتَّحديث قائماً، أو **صفةٍ واحدة**: **قوليَّة**: كالقسَم بالله عزَّ وجلَّ، أو **فعليَّة**: كالتَّبسُّم بعدَ التَّحديث[1].

مثال المسلسل: ما رواه التِّرمذي[2] عن عبد الله بن سَلاَم رضي الله عنه قال: قعَدنا نفَراً من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكَرنا فقلنا: لو نعلم أيَّ الأعمالِ أحبَّ إلى الله تعالى لعمِلناه، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢﴾ [الصف: ١-٣] قال عبد الله بن سَلاَم: فقرأها علينا رسول الله ﷺ[3]، قال أبو سلمةَ: فقرأها علينا ابن سَلاَم، قال يحيى: فقرأها علينا أبو سلمة[4]، وهكذا قال كلُّ راوٍ.

---

1 - سواء كانت الصفة للرواة أو الإسناد، وسواء كان ما وقع منه في الإسناد: في صيغ الأداء، أم متعلقاً بزمن الرواية، أو بالمكان. وسواء كانت أحوال الرواة أو صفاتهم أقوالاً، أو أفعالاً، أو هما معاً. [انظر «تدريب الراوي» (2/ 88)، و«فتح المغيث» (3/ 433)]

2 - في «جامعه» 5/ 412 (3309)، والدارمي في «سننه» 2/ 263 (2390)، وابن حبان في «صحيحه» 10/ 454 (4594)، والحاكم في «المستدرك» 2/ 528 (3806)، وغيرهم.

3 - زاد الدارمي: «حتَّى ختمها».

4 - قال في «تدريب الراوي» (2/ 92): فائدة: «قال شيخ الإسلام [يعني الحافظ ابن حجر]: من أصحِّ مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف». وقال السخاوي في «فتح المغيث» (3/ 436):

تنبيه: قال الإمام ابن الصَّلاح: «وقلَّما تسلَم المسلسلاتُ من ضَعف، أعني في وصف التَّسلسل لا في أصل المتن»[1]. يعني أنَّ أصلَ المتن قد يكون صحيحاً، ولكنَّ صفةَ تسلسلِ إسنادِه قد يكون فيها مقال، وذلك كمسلسل المشابَكة، فإنَّ متنَه صحيحٌ جاء في «صحيح مسلم»[2]، ولكنَّ الطَّريقَ بالتَّسلسل فيها مقال[3].

وخيرُ المسلسَلات ما كان فيه دَلالةٌ على اتِّصال السَّماع وعدم التَّدليس. ومن فضيلة التَّسلسل اشتمالُه على مزيد الضَّبط من الرُّواة[4].

«وأصحُّها مطلقاً المسلسل بسورة الصف». انتهى. قلت: وقد حصل لي بفضل الله تعالى مسلسلاً من طريق شيخنا العلاَّمة السيِّد محمَّد أبي الهدى اليعقوبي الحسني، والشيخ إقبال أحمد بن محمَّد شكر الله الأعظمي الأنصاري.

1 - «مقدمة ابن الصلاح» ص 276 .

2 - (7231)، عن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خلق الله عزَّ وجلَّ التُّربةَ يوم السَّبت، وخلقَ فيها الجبالَ يومَ الأحد، وخلقَ الشَّجرَ يومَ الإثنين، وخلقَ المكروهَ يومَ الثُّلاثاء، وخلقَ النُّورَ يومَ الأربعاء، وبثَّ فيها الدَّوابَّ يومَ الخميس، وخلقَ آدمَ عليه السَّلام بعدَ العصر مِن يومِ الجمعة في آخرِ الخَلْق وفي آخرِ ساعةٍ من ساعاتِ الجمعة فيما بين العصر إلى اللَّيل».

3 - انظر «فتح المغيث» (3/ 436).

4 - «مقدمة ابن الصلاح» ص 276 .

هذا شروعٌ في تقسيم الحديث باعتبار وصوله إلينا، وينقسم بهذا الاعتبار إلى متواتر وآحاد، ولم يتعرَّض النَّاظم رحمه الله تعالى للكلام على المتواتر ربَّما جرياً على أنَّه قِسم من المشهور[1]، أو بناءً على القول بنُدرتِه في الحديث، أو انعدامه[2].

والذي جرى عليه الحافظ ابن حجر أنَّ المتواتر قسيمٌ للمشهور وليس قسماً منه، وأفرَدهُ بالذِّكر في «نُخبة الفِكَر».

والمتواتر: كلُّ خبرٍ رواه جمعٌ كثيرٌ عن مثلهم، أحالت العادةُ تَواطؤَهم على الكذب، أو وقوعَه منهم اتِّفاقاً من غير قَصد، من أوَّل السَّند إلى منتهاه، وكان مستندُ انتهائهم الحسَّ[3].

---

1 - وهو ما مال إليه الإمام ابن الصلاح حيث قال: «ومِن المشهور المتواترُ الذي يَذكُره أهلُ الفقه وأصولِه. وأهلُ الحديث لا يذكرونَه باسمه الخاصِّ المشعرِ بمعناه الخاصِّ». [انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص 267].

2 - **والأوّل** لابن الصلاح، قال في «مقدمته» ص 267: «ولعلَّ ذلك [أي عدم ذكر أهل الحديث للمتواتر باسمه الخاصِّ المشعر بمعناه الخاصِّ] لكونه لا تشمله صناعتُهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم»، ثمَّ ذكر أنَّه مَن سُئل عن إبراز مثالٍ للمتواتر أعياه تطلُّبه، إلا أن يُدَّعى ذلك في حديث: «مَن كذَب عليَّ متعمِّداً فليتبوَّأ مقعدَه من النَّار»، فإنَّه يراه مثالاً لذلك. وإلى مثل قوله مال الحازمي. **والثَّاني** لابن حبان، قال في «صحيحه» (1/ 156): «فأمَّا الأخبارُ فإنَّها كلُّها أخبارُ آحاد» ص 276 . وقد ناقش الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» ص45 ابن الصلاح وابن حبَّان ومن نحى نحوهما وأثبت وجود المتواتر بكثرة في الأحاديث، وفي كلامه بحث ونظر لا يتَّسع المقام لذكره، ولعلَّ الأصوب كلام ابن الصَّلاح. والله أعلم.

3 - انظر «نزهة النظر» ص 43، و«الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي ص20، و«المستصفى» للإمام الغزالي (1/ 133)، و«جمع الجوامع» (2/ 148). وزاد الحافظ ابن حجر: «وانضاف إلى ذلك إفادة العلم لسامعه»، وأعرضتُ عن ذكره لأنَّه لازمٌ، وليس بشرط. وفيه بحث ليس هذا مقام ذكره.

والآحاد: كلُّ خبرٍ لم تجتمع فيه شروط المتواتر، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: مشهور وعزيز وغريب.

واختار النَّاظم تعريفَ العزيز بما رواه اثنان أو ثلاثة، والمشهورِ بما رواه فوق الثَّلاثة[1].

والذي رجَّحه الحافظ ابن حجر واستقرَّ عليه الاصطلاح أنَّ **العزيزَ**: ما كان في أقلِّ طبقةٍ من طبقاته راويان، **والمشهورَ**: ما رواه ثلاثةٌ فأكثر ما لم يبلغ حدَّ المتواتر. وسيأتي الكلام على الغريب إن شاء الله تعالى.

فالعزيز: ما كان في أقلِّ طبقةٍ من طبقاته راويان، وبقيَّةُ طبقاتِه لا تقلُّ عن اثنين، بل هي كذلك أو أكثرُ من ذلك.

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس[2]، والبخاريُّ[3] من حديث أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدُكم حتَّى أكونَ أحبَّ إليه من والدِه وولَدِه» الحديثَ. ورواه عن أنسٍ قتادةُ وعبدُ العزيز بنُ صهيب، ورواه عن قتادةَ شعبةُ وسعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ، ورواه عن عبد العزيز إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ وعبدُ الوارث، ورواه عن كلٍّ جماعةٌ.

---

1 - وهذا القول حكاه ابن الصلاح عن ابن منده وارتضاه. [انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص 270]

2 - أخرجه البخاري 1/ 14 (15)، ومسلم 1/ 49 (178).

3 - 1/ 14 (14).

والمشهور بالمعنى المتقدِّم هو المشهور عند أهل الحديث خاصَّة، وإذا أطلِق إليه انصرف[1]، وقد يُطلق على المشهور على الألسِنة فيشمَل ما له إسنادٌ واحدٌ فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسنادٌ أصلاً[2].

مثاله: «المتبايِعان بالخِيار...» الحديث. رواه عن النبيِّ ﷺ حكيمُ بن حِزام، وأبو برزةَ الأسلميُّ، وسمرةُ بنُ جُندب، وابن عمر، وغيرهم رضي الله عنهم، ولم ينزل عدد نقلته في كلِّ طبقاته عمّا ذكرنا[3].

تنبيه: حكم الحديث المشهور والعزيز وكذا الغريب كما سيأتي إن شاء الله تعالى يختلف بحسب استيفاء شروطِ القَبول أو اختلالها فيه، فيكون صحيحاً وحسناً وضعيفاً. فقولنا مثلاً: «حديثٌ عزيزٌ» لا يستلزم صحَّتَه ولا ضعْفَه.

---

1 - لأنَّ المطلق يُصرف إلى الكامل.

2 - انظر «نزهة النظر» ص47، و«تدريب الراوي» (2/ 67).

3 - أخرجه عن حكيم بن حزام أحمد في «المسند» 434/3 (15614)، والبخاري 2/ 732 (1973)، ومسلم 5/ 10 (3937)، وغيرهم. وأخرجه عن أبي برزة السلمي أحمد في «المسند» 4/ 425 (19826)، والبيهقي في «الكبرى» 5/ 270 (10219)، وغيرهما. وأخرجه عن سمرةَ بن جندب أحمد في «المسند» 5/ 12 (20154)، والبيهقي في «الكبرى» 5/ 271 (10228)، وغيرهما. وأخرجه عن ابن عمرَ التِّرمذي 3/ 587 (1245)، وابن حِبَّان في «صحيحه» 11/ 280 (4912)، وغيرهما. وقال أبو عيسى [التِّرمذي]: «وفي الباب عن أبي برزةَ وحَكيم بن حِزام وعبد الله بن عبَّاس وعبد الله بن عمرو وسمرة وأبي هريرة».

المعَنْعَن: هو الحديث الذي يقال في سنده: فلان عن فلان، دون بيانٍ لصِفة التَّلقي.

فـ (عَن) ليست صريحةً في السَّماع، فهي صيغةٌ موهمةٌ للسَّماع غيرُ مقتضيةٍ له.

حكم المعَنعَن: ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ المعنعَنَ لا يُقبل إلا إذا توفَّر فيه شرطان:

1 - سلامة راوِيه من التَّدليس(1).

2 - ملاقاتُه لِـمَن روى عنه.

وقد اختلف العلماء في هذا الشَّرط الأخير، فذهب الإمام مسلم إلى الاكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللُّقي عادةً ولو لم يرِد التَّصريح بالسَّماع في روايةٍ قط(2)، ونقل الإجماع عليه، وحكى عن بعض منتحلي الحديث في عصره خلافَه(3).

1 - المدلِّس: هو الذي يسقط شيخه ويروي عمَّن فوقه بـ (عن) و(أن)، وسيأتي بيانه إن شاء الله.

2 - قد توهَّم بعضهم أن الإمام مسلماً يقبل المعَنعَن ولو لم يلق الراوي المعنعِن مَن حدَّث عنه، وهذا تصوير خطأ للمسألة، فإن الإمام مسلماً يشترط لقاء الرَّاوي لمن حدَّث عنه، فاتِّصال السَّند شرطٌ لصحَّة الحديث، ولكنَّه يكتفي في إثبات اللُّقي في المعنعَن بالقرائن العامَّة الدالَّة على إمكانه، لا سيَّما والمسألة مفروضة في غيرِ المدلِّس، فإنَّه يُظنُّ لُقيُّ الرَّاوي المعنعِن غيرِ المدلِّس إذا عنعَن عمَّن توافرت القرائنُ العامَّة على لقيِّه، ولم يشترط أن يأتي التَّصريح بالسَّماع حتى يقبلَ معنعَنَه. والله أعلم.

3 - قال في «مقدمة صحيحه» باب الاحتجاج بالحديث المرسل: «وزعَم القائل الذي افتتحنا الكلامَ على الحكايةَ عن قوله والإخبارَ عن سوء رويَّته أنَّ كلَّ إسنادٍ لحديث فيه فلانٌ عن فلان، وقد أحاط العلم بأنَّهما قد كانا في عصر واحد، وجائزٌ أن يكون الحديثُ الذي روى الرَّاوي عمَّن روى عنه قد سمعه منه وشافهه به غيرَ أنَّه لا نعلم له منه سماعاً ولم نجد في شيء من الرِّوايات أنَّهما التقَيا قط، أو تشافها بحديثٍ، أنَّ الحجَّةَ لا تقوم عنده بكلِّ خبرٍ جاء هذا المجيءَ حتَّى يكونَ عنده العلمُ بأنَّهما قد اجتمَعا مِن دَهرِهما مرَّةً

قال الإمام النَّووي: «وهذا الذي صار إليه مسلمٌ قد أنكره المحقِّقون وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيفٌ، والذي ردَّه هو المختار الصَّحيح الذي عليه أئمَّة هذا الفنِّ عليُّ بنُ المدِينيِّ والبخاريُّ وغيرهما»[1].

وقد مال جمهور المتأخِّرين إلى أنَّ المقصود من كلام مسلمٍ البخاريُّ[2]، وذهب بعضهم إلى أنَّه عليُّ بنُ المدِينيِّ[3]، عِلماً بأنَّه لا يوجد في كلام البخاريِّ ولا ابنِ المدِينيِّ ما يدُلُّ على اشتراط ذلك، إلا ما استُنبِط من فعل البخاريِّ، ولعلَّه يكون شرطَ كمالٍ عندَه لا شرطَ صحَّة[4]. والله أعلم بالصَّواب.

فصاعداً، أو تشافَها بالحديث بينهما، أو يرِدَ خبرٌ فيه بيانُ اجتماعِهما وتلاقِيهما مرَّةً مِن دهرهما فما فوقها».

ثمَّ قال: «وهذا القولُ يرحمك الله في الطَّعن في الأسانيد قولٌ مخترعٌ مستحدَث غيرُ مسبوقٍ صاحبُه إليه ولا مساعدَ له مِن أهل العلم عليه، وذلك أنَّ القولَ الشَّائع المتَّفقَ عليه بين أهل العلم بالأخبار والرِّوايات قديماً وحديثاً أنَّ كلَّ رجلٍ ثقةٍ روى عن مثله حديثاً وجائزٌ ممكنٌ له لقاؤه والسَّماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قطُّ أنَّهما اجتمعا ولا تشافها بكلامٍ فالرِّواية ثابتةٌ والحجَّة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بيِّنةٌ أنَّ هذا الرَّاوي لم يلقَ مَن روى عنه أو لم يسمَع منه شيئاً».

1 - «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» (1/ 128).

2 - انظر «نزهة النظر» (63)، و«تدريب الراوي» و«توضيح الأفكار» (1/ 44).

3 - انظر لزاماً التَّتمَّة الثالثة والرابعة للشيخ عبد الفتاح أبو غدة الملحقة بتحقيقه لكتاب «الموقظة» للذهبي ص115 وما بعدها.

4 - ولم يرتضِه الحافظ ابن حجر في «النكت» [ص 230] حيث قال: «ادَّعى بعضهم أنَّ البخاريَّ إنَّما التزم ذلك في «جامعه»، لا في أصل الصِّحة، وأخطأ في هذه الدَّعوى، بل هذا شرطٌ في أصلِ الصِّحة عند البخاريِّ، فقد أكثَرَ من تعليل الأحاديثِ في «تاريخه» بمجرَّد ذلك».

وأما المبهَم: فهو الحديث الذي يوجد في سنده أو متنِه راوٍ لم يُسمَّ، بل عُبِّر عنه بلفظ عامٍّ كـ: رجل، وامرأة، ونحو ذلك[1].

وهو نوعان:

- **الأوَّل**: أن يكون الإبهام في سند الحديث.

مثاله: ما رواه أبو داود[2] من طريق حجاج بن فُرافصة عن رجل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنَّه قال: «المؤمن غِرٌّ كريمٌ[3]، والفاجرُ خِبٌّ لئيمٌ»[4].

حكمه: إن كان المبهم من الصَّحابة رضي الله عنهم، كأن يقول التَّابعي الثِّقة: عن رجل من الصَّحابة، فهو مقبول عند الجمهور؛ لأنَّ الصَّحابةَ كلهم عدول.

وإن كان المبهم غيرَ صحابيٍّ بأنْ كان من التَّابعين فمَن دونَهم فلا يجوز الاحتجاج به، للجهل بحاله، لأنَّ مَن أُبهم اسمُه لم تُعرف عَينُه فكيف عدالتُه؟[5] إلا أن يرِد من طريق أخرى التَّصريحُ باسمه، فإنَّه يُقبل إن توفَّرت فيه صفاتُ القَبول المتقدِّمة.

- **الثاني**: أن يكون الإبهام في متن الحديث.

---

1 - مثل: ابن وابنة، وعم وعمة، وزوج وزوجة، وقد مثَّل لكلٍّ منها الإمام ابن الصَّلاح. انظر «علوم الحديث» ص 376 ، و«تدريب الراوي» 2/ 299.

2 - في «السنن» 4/ 397 (4792).

3 - أي: ليس بذي مَكر فهو يَنخدِع لا نقيادِه ولِينِه، وهو ضِدُّ الخبِّ. [انظر «النهاية في غريب الحديث» مادة (غرر)]

4 - وقد جاء التَّصريح باسمه في طريق أخرى لأبي داودَ أيضاً، وأنَّه يحيى بنُ أبي كَثير.

5 - وقد تقدم أنَّ من شروط قبول الحديث عدالةَ الرَّاوي وضبطَه.

مثاله: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «خطبَنا رسول الله ﷺ فقال: أيُّها النَّاس قد فرَض الله عليكم الحجَّ فحُجُّوا. فقال رجل: أَكُلَّ عامٍ يا رسول الله؟ فسكتَ حتَّى قالَها ثلاثاً فقال رسول الله ﷺ: «لو قُلتُ نَعم لوَجَبَت ولما استطعتم. ثمَّ قال: ذَرُونِي ما تَركتُكُم، فإنَّما هَلَكَ مَن كان قبلَكم بكثرةِ سؤالِهِم واختلافِهِم على أنبيائِهِم، فإذا أمرتُكم بشيءٍ فَأتُوا منه ما استطعتُم وإذا نهيتُكم عن شيءٍ فدَعُوه»[1].

حكمه: لا خلاف في جواز الاستدلال به إذا تَوافَرت فيه شروط القبول.

فائدته: مِن فوائد تَبيِين الأسماءِ المبهمة:

- إن كان الإبهام في المتن: تَعيِينُ مَن نُسِبَت إليه فضيلةٌ أو ضِدُّها، أو أن يكونَ الحديثُ وارِداً بِسببَه وقد عارضَه حديثٌ آخرُ، فيُعرَف التَّاريخُ إن عُرِفَ زمنُ إسلامِه، فيتَبيَّن النَّاسخُ مِن المنسوخ.

- وإن كان المبهم في الإسناد فمعرفتُه تُفيدُ ثِقَتَه أو ضَعفَه ليُحكَمَ للحديث بالصِّحةِ أو غيرِها[2].

ملاحظة: يُعرف المبهم بوُرُودِه مسمًّى في بعض الروايات الأخرى[3].

---

1 - أخرجه أحمد في «المسند» 2/ 508 (10615)، ومسلم 4/ 102 (3321)، وغيرهما مبهماً. وقد عُرف من رواية أخرى أنَّه الأقرعُ بن حابس، أخرجها أحمد في «المسند» 1/ 255 (2304)، وأبو داود 2/ 70 (1723)، والنَّسائي في «الكبرى» 2/ 319 (3599)، وغيرهم.

2 - انظر «تدريب الراوي» (2/ 295). ومن أحسن ما صنِّف في هذا النَّوع كتاب: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» للحافظ وليِّ الدين العراقي.

3 - انظر «تدريب الراوي» (2/ 295) وما بعدها.

الإسناد خِصِّيصةٌ خصَّ الله بها هذه الأمَّةَ دون مَن سواها، وهي مَنقَبة تتباهى بها هذه الأمَّة على سائر الأمَم، كيف لا؟ وقبولُ الأخبار موقوفٌ على توفُّر أصلِ صفةِ القبولِ فيها، وأصلُ صفة القَبولِ صدقُ النَّاقل، ومعرفةُ النَّاقل أوَّلُ خُطوةٍ في طريق البحث عن صدقه، وبدونها لا سبيل للوقوف على صدقه؟

فمِن غير إسنادٍ لا يمكن الوقوفُ على صحَّة الأخبار، لذلك كان الإسنادُ سنَّةً بالغةً من السُّنن المؤكَّدة.

قال عبد الله بن المبارك رضي الله عنه: «الإسناد من الدِّين، لولا الإسنادُ لقال مَن شاء ما شاء»[1].

وطلب العلو فيه سُنَّةٌ أيضاً. قال أحمدُ بنُ حنبل رضي الله عنه: «الإسناد العالي سُنَّة عمَّن سلَف»[2].

والإسناد العالي: هو الإسنادُ الذي قلَّت رجالُه.

قال ابن الصَّلاح: «العلوُّ يُبعِد الإسنادَ مِن الخلل؛ لأنَّ كلَّ رجلٍ من رجاله يُحتمل أن يقَع الخللُ من جهتِه سهواً أو عمداً، ففي قِلَّتِهم قلَّةُ جهات الخلَل، وفي كثرتِهم كثرةُ جهات الخلَل. وهذا جليٌّ واضح»[1].

---

1 - ذكره الإمام مسلم في مقدِّمة صحيحه.

2 - وقيل ليحيى بن مَعين في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال:«بيتٌ خالي، وإسنادٌ عالي». انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص256.

وهو أقسامٌ[2] نذكرُ منها:

- القُرب من رسول الله ﷺ بإسنادٍ نظيفٍ غيرِ ضعيف.

- القُرب من إمام من أئمَّة الحديث وإن كثُر العددُ من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ.

- العُلو بالنِّسبة إلى كتابٍ من كتب الحديث المعتمَدة كـ«الموطَّأ» و«الصَّحيحين».

والإسناد النَّازل: هو الإسناد الذي كثُرَت رجالُه.

وما مِن قِسم من أقسام العلوِّ إلا وضدُّه قِسم من أقسام النُّزول.

تنبيه: قد يكون الإسنادُ النَّازل أفضلَ من الإسناد العالي، و ذلك كأنْ يكونَ رجالُ السَّند النَّازلِ أحفظَ وأضبطَ من رجال السَّند العالي.

قال الحافظ السِّلَفي:

ليس حُسنُ الحديثِ قُربَ رجالٍ ... عنـد أربـابِ عِلمِـه النُّقَّـادِ
بل علوُّ الحديثِ عند أُولي الحِفـ ... ـظِ والاتقانِ صحَّةُ الإسنـادِ
وإذا مــا تجمَّـعَـا في حـديــثٍ ... فاغتنِمه فـذاك أقـصى المرادِ

1 - انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص256.

2 - جعلها ابن الصَّلاح خمسة، ذكرتُ أهمَّها تيسيراً على المبتدئين. انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص256.

الموقوف: هو ما أُضيف إلى الصَّحابي من قولٍ أو فعلٍ، متَّصلاً كان أم منقطعاً.

وقوله: (فهو مَوقُوف زُكِن) بضمِّ الزَّاي وكسر الكاف، أي: عُلم وعُرِف[1].

والصَّحابي: هو مَن لقِيَ النبيَّ ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك.

وعبَّرنا باللُّقِيِّ: ليدخل مثل عبد الله بنِ أمِّ مكتومٍ الأعمى[2]. وهو احتراز عمَّن أسلم في حياته ﷺ ولم يَلْقه، فإنَّه لا يُعدُّ من الصَّحابة [3].

ومؤمناً به: احتراز عمَّن اجتمع به ﷺ وهو غير مؤمنٍ به، وأسلم بعد ذلك ولم يلقَه، فإنَّه كذلك لا يُعدُّ مِن الصَّحابة [4].

ومات على ذلك: احتراز عمَّن ارتدَّ، فإنَّه لا يُعدُّ من الصَّحابة أيضاً.

مثال الموقوف القولي: قول جابرِ بن عبد الله رضي الله عنهما: «إذا صُمتَ فليَصُم سمعُك وبصرُك ولسانُك عن الكذب والمأثم، ودَع أذى الخادِم، وليكن عليكَ وقارٌ وسكينةٌ يومَ صيامِك، ولا تجعَل يومَ فطرِك ويومَ صيامِك سواءً»[5].

---

1 – انظر «تاج العروس شرح القاموس» مادة [زكن].

2 – لأنَّه يصدق عليه أنَّه لقي، ولا يصدق عليه أنَّه رأى، لهذا كان التَّعبير باللقي أولى من التعبير بالرأيا.

3 – كأُوَيس القَرني.

4 – وحديثه عن النبي ﷺ متصل. وبه يُلغز: تابعي يقول: قال رسول الله ﷺ، وحديثه متَّصل.

5 – أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» 6/ 100 (8973).

مثال الموقوف الفعلي: عن الأسودِ بنِ يزيدَ عن عائشةَ: «أنَّها كانت توقِظ أهلَها ليلةَ ثلاثٍ وعشرينَ»[1].

تنبِيه: قد يكون للموقوف حكمُ المرفوع، كأقوال الصَّحابة رضي الله عنهم في أسباب نزول الآيات الكريمة، أو في الأمور النقليَّة التي لا مجالَ للرَّأي والاجتهاد فيها، أو كقولهم: «أمرنا بكذا»، أو «نهينا عن كذا»، أو قولهم: «كنَّا نفعل كذا»، أو قولهم: «من السُّنة كذا وكذا»، فهذا كلُّه مِن الموقوف الذي له حكم الرَّفع.

مُصَوَّرَاتُ حَمْدِي البَزْرَانِي
-غفر الله له ولوالديه-

1 - أخرجه عبد الرزَّاق في «مصنَّفه» 4/ 251 (7695)، وابن أبي شيبة في «مصنَّفه» 6/ 36 (8779)، واللفظ له.

المرسل: هو الحديث الذي يُضِيفُه التَّابعي إلى النبيِّ ﷺ ولم يسمَعْه منه[1]، دون أن يذكرَ الواسطةَ بينه وبينَه ﷺ[2].

وصورتُه: أن يقول التَّابعي سواء كان كبيراً أم صغيراً[3]: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فَعل كذا، أو فُعِل بحضرته كذا، ونحو ذلك[4].

وتعريفه بما تقدَّم أَولَى من قول النَّاظم: (ومرسل منه الصَّحابي سقط)؛ لأنَّ الساقطَ بين التَّابعي والنبيِّ ﷺ لا يُدرى أهو صحابي فقط، أو تابعي وصحابي، أو تابعيَّان وصحابي، أو أكثرُ من ذلك[5].

---

1 - احتراز عن التَّابعي الذي سمع منه ﷺ، والمسألة متصورة فيمن لقيه ﷺ غير مؤمن به وسمع منه، ثم أسلم بعد ذلك ولم يلق النبي ﷺ بعد إسلامه، كالتنوخي رسول هرقل، فإنه محكوم لما يرويه بالاتصال مع كونه تابعياً. [انظر «النكت» للحافظ ابن حجر ص199، و«فتح المغيث» للحافظ السخاوي 1/ 239]

2 - انظر «النكت» للحافظ ابن حجر ص201، و«فتح المغيث» للحافظ السخاوي 1/ 240.

3 - التَّابعي الكبير هو الذي لقي جماعة من الصَّحابة وجالسهم وكانت جلُّ روايته عنهم، والتَّابعي الصغير هو الذي لم يلق منهم إلا العدد اليسير، أو لقي جماعة إلا أن جل روايته عن التابعين. وعدم تقييد المرسل بالكبير هو الذي عليه جمهور المحدثين، ونقل ابن عبد البر عن قوم تسميةَ مرسل صغار التابعين منقطعاً. [انظر «النكت» للحافظ ابن حجر ص199، و«فتح المغيث» للحافظ السخاوي (1/ 240)]

4 - «نزهة النظر» ص82.

5 - قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» ص82: «أما بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية له، وأما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض». ولا يخفى أنَّ قوله: (أما بالتَّجويز العقلي فإلى ما لانهاية) فيه تجوُّز؛ لأنَّ ما كان له بدايةٌ معلومة وهو التابعي، ونهاية معلومة وهو النبي ﷺ، لا يقال عنه إلى ما لا نهاية.

مثاله: ما رواه الإمام مالك في «الموطّأ»[1] عن عطاءِ بنِ يَسار أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا مرِض العبدُ بَعث الله إليه ملَكَين فقال: انظروا ما يقول لعُوَّاده، فإن هو إذا جاؤوه حمِد الله وأثنى عليه رفعَا ذلك إلى الله -وهو أعلم- فيقول: لعبدي عليَّ إن توفيتُه أن أُدخلَه الجنَّة، وإنْ أنا شفَيتُه أن أُبْدلَه لحماً خيراً مِن لحمه، ودماً خيراً من دمه، وأن أكفِّرَ عنه سيِّئاته»[2].

حكمه: اختلف العلماء في حكم المرسل على مذاهب، أهمُّها:

أولاً: ردُّ المرسل مطلقاً: وهذا قول جمهور المحدثين، وحجَّتهم في ذلك أن العلماءَ قد أجمعوا على طلب عدالة المخبِر. وإذا روى التَّابعي عمَّن لم يلْقه لم يكن بدٌّ من معرفة الواسطة، ولم يتقيَّد التَّابعون بروايتهم عن الصَّحابة رضي الله عنهم، بل روَوا عن الصَّحابة وغيرهم، ولم يتقيَّدوا بروايتهم عن ثقات التابعين، بل روَوا عن الثِّقات والضُّعفاء.

ولم يقبل المحدِّثون مرسَلَ التَّابعي ولو عُرف أنَّ مِن عادته أنَّه لا يُرسل إلا عن ثِقة؛ لأنَّ التَّعديل على الإبهام غيرُ كاف عندهم[3].[4]

---

1 - رواية يحيى بن يحيى الليثي 2/ 940 (1682).

2 - قال الحافظ العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (1/ 517): «أخرجه مالك في «الموطأ» مرسلاً من حديث عطاء بن يسار، ووصله ابن عبد البر في «التمهيد» من روايته عن أبي سعيد الخدري، وفيه عبَّادُ بن كَثِير الثَّقَفيُّ ضعيفُ الحديث. وللبَيهقيِّ من حديث أبي هريرة: «قال الله تعالى: إذا ابتَلَيتُ عبدي المؤمنَ فلم يَشكُني إلى عُوَّاده أطلقْتُه من إساري، ثمَّ أُبدِلُه لحماً خيراً مِن لَحمِه ودماً خيراً من دمِه، ثمَّ يستأنف العمل»، وإسناده جيد». اهـ

3 - لاحتمال أن يكون ثقةً عنده، ضعيفاً عند غيره.

4 - وقالوا: لو جاز قبول المراسيل لجاز قبولُ خبرِ مالك والشافعي والأوزاعي ومثلِهم إذا ذكروا خبراً عن النبيِّ ﷺ، ولو جاز ذلك فيهم لجاز فيمن بعدهم إلى عصرنا ولبَطَل المعنى الذي عليه مدار الخبر. واحتجوا أيضاً في ذلك أن الشهادةَ على الشهادة قد أجمع المسلمون أنه لا يجوز فيها إلا الاتصال والمشاهدة، فكذلك الخبر يحتاج من الاتصال والمشاهدة إلى مثل ما تحتاج إليه الشهادة؛ إذ هو بابٌ في

ثانياً: قبولُ المرسل مطلقاً: وهو قول المالكيِّين والكوفيِّين وروايةٌ عن الإمام أحمد، واحتجُّوا على صحَّة مذهبهم بأن الراويَ الثقةَ لا يُسقط الواسطة بينه وبين النبيِّ ﷺ إلا وهو ثقةٌ عنده، وإلا كان ذلك قادحاً فيه. كما أنَّ الظاهرَ من حال التَّابعين خاصة أنهم قد أخذوا الحديثَ عن الصَّحابة وهم عدول[1].

واحتجَّ الحنفيَّة بأن الأصل في أهل القرون الثلاثة الأولى الصِّدقُ والعدالة[2]، فحيث لم نطَّلع على ما يجرحُ الراويَ فالظاهر أنه عدل مقبول الحديث[3].

وقال بعض هؤلاء: إنَّ مَن أسنَد لك فقد أحالك على البحث عن أحوال مَن سمَّاه لك، ومَن أرسل مِن الأئمة حديثاً مع علمه ودينه وثقتِه فقد قطع لك على صحَّتِه وكفاك النَّظرَ[4].

إيجاب الحكمِ واحدٌ. ولا يخفى ما في هذا الكلام من نظر. [انظر «التمهيد» لابن عبد البر (1/ 6)، و«نزهة النظر» ص83، و«النكت» للحافظ ابن حجر ص203، و«تدريب الراوي» (1/ 218)، و«فتح المغيث» للحافظ السخاوي (1/ 246)].

1 - انظر «منهج النقد» للدكتور عتر ص372، و«رفع الأستار» للشيخ حسن مشاط ص219.

2 - لحديث عمران بن حصين أنه ﷺ قال: «خيركم قرني ثم الذين يَلُونهم، ثم الذين يلونهم». قال عمران: لا أدري أذكر النبي ﷺ بعد قرنِه قرنَين أو ثلاثة. [أخرجه البخاري (2508)، ومسلم (6633)].

3 - قال في «توجيه النَّظر» ص 560: «وأخرج في الحلية من طريق ابن مهدي عن ابن لَهِيعَة أنَّه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعدما تاب: إنَّ هذه الأحاديثَ دِينٌ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم، فإنَّا كنَّا إذا هوينا أمراً صيَّرنا له حديثاً. قال الحافظ ابن حجر: هذه والله قاصمةُ الظَّهر للمحتجِّين بالمرسل؛ إذ بدعةُ الخوارج كانت في مبدأ الإسلام والصحابةُ متوافرون، ثمَّ في عصر التَّابعين فمَن بعدهم، وهؤلاء إذا استحسنوا أمراً جعلوه حديثاً وأشاعوه، فربَّما سمع الرَّجل الشَّيءَ فحدَّث به ولم يَذكرْ مَن حدَّثه به تحسيناً للظنِّ فيحملُه عنه غيرُه، ويجيء الذي يحتجُّ بالمنقطعات فيحتجُّ به مع كون أصلِه ما ذكرتُ». وانظر «تدريب الراوي» (1/ 218)، و«منهج النقد» للدكتور عتر ص372.

4 - انظر «التمهيد» لابن عبد البر (1/ 4)، و«تدريب الراوي» (1/ 218)، و«فتح المغيث» (1/ 252).

كما أنَّ أكثرَ التَّابعين قد احتجُّوا بالمرسل، وردُّه قد يؤدِّي إلى ردِّ قسمٍ كبير من السنَّة النَّبويَّة.[1]

وذكر ابنُ عبد البَرِّ أنَّهم اتَّفقوا على اشتراط ثقةِ المرسِل وكونِه لا يُرسلُ إلا عن الثِّقات. ونقل أبو الوليد الباجي من المالكيَّة وأبو بكر الجصَّاص من الحنفيَّة أنَّ الراويَ إذا كان يرسلُ عن الثِّقات وغيرهم لا يقبل مُرسَله اتِّفاقاً[2].

ثالثاً: عدم قبوله إلا بشروط: وهو قول الإمام الشافعيِّ، فقد صرَّح بعدم قبول المرسل إلا بعد الاعتبار في الحديث والرَّاوي.

أما الاعتبار في الحديث فبِأَن يَعتضِدَ بواحدٍ من أربعة أمور:

1- أن يُروى مسنداً من وجهٍ آخرَ[3]، وهو أقواها، والثَّلاثة التي بعده أضعف.

2- أن يُروى مرسلاً بمعناه عن راوٍ آخرَ لم يأخُذ عن شيوخ الأوَّل[4].

---

1 - قال ابن جرير: «أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحدٍ من الأئمة بعدهم إلى رأس المئتين». قال ابن عبد البَرِّ: «كأنه يعني أن الشافعيَّ أولُ من ردَّه». وبهذا صرَّح أبو داود فقال: «وأما المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى، مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم في ذلك، وتابعه عليه أحمد وغيره». واستُدرك على الطبريِّ وأبي داود بأن الشافعيَّ سبقه غيره إلى ردِّ المرسل من التابعين ومن بعدهم. [انظر «التمهيد» لابن عبد البر (1/ 6)، و«تدريب الراوي» (1/ 218)، «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» ص24، و«فتح المغيث» (1/ 153)].

2 - انظر «نزهة النظر» ص83، و«فتح المغيث» (1/ 247)، و«التمهيد» لابن عبد البر (1/ 17).

3 - قال في «الرسالة» ص362: «أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شَرِكه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى؛ كانت دلالةً على صحة مَن قبل عنه وحِفظِه».

4 - قال في «الرسالة» ص362: «وإن انفرد بإرسال حديثٍ لم يشرَكه فيه مَن يُسنده قُبل ما ينفردُ به من ذلك ويعتبرُ عليه بأن ينظر: هل يوافقُه مرسِلٌ غيرُه ممن قَبِل العلم عنه من غير رجاله الذين قُبِل عنهم؟ فإن وُجِد ذلك كانت دلالةً يَقوى له مرسلُه، وهي أضعف من الأولى».

3 - أن يوافقَه قولُ بعضِ الصَّحابة [1].

4 - أن تكونَ عليه فتوى أكثرِ أهلِ العلم [2].

وأما الاعتبار في الرَّاوي فبأمرين:

1 - أن لا يرسلَ إلا عن ثِقة [3].

2 - وأن لا يخالفَ الثِّقات [4].

وقال: «فأمَّا مَن بَعد كبار التَّابعين الذين كَثُرت مشاهدتُهم لبعض أصحاب رسول الله ﷺ؛ فلا أعلمُ منهم واحداً يُقبلُ مرسَلُه» [5].

---

1 - قال: «وإن لم يوجد ذلك نُظر إلى بعض ما يُروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً له، فإن وُجد يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ؛ كانت في هذه دلالةٌ على أنه لم يأخذ مرسَلَه إلا عن أصلٍ يصحُّ إن شاء الله».

2 - قال: «وكذلك إن وُجد عوامٌّ مِن أهل العلمِ يُفتون بمثل معنى ما روى عن النبيِّ ﷺ».

3 - قال: «ثم يُعتبر عليه بأن يكون إذا سمَّى مَن روى عنه لم يسمِّي [هكذا في الأصل بإثبات حرف العلة مع الجازم] مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيستدلُّ بذلك على صحته فيما روى عنه».

4 - قال: «ويكون إذا شَرِك أحداً من الحفاظ في حديثٍ لم يخالفه، فإن خالفه بأن وُجد حديثُه أنقصَ؛ كانت في هذه دلائلُ على صحة مخرج حديثه. ومتى خالفَ ما وصفتُ أضرَّ بحديثِه، حتى لا يَسعَ أحداً منهم قَبولُ مرسَلِه. وإذا وُجدت الدَّلائلُ بصحَّةِ حديثِه بما وصفتُ أحبَبنا أن نقبلَ مرسلَه. ولا نستطيعُ أن نزعُم أنَّ الحجَّةَ تثبُتُ به ثبوتَها بالموتَصِل. وذلك أنَّ معنى المنقطع مغيَّبٌ يحتملُ أن يكونَ حَمل عمَّن يُرغَب عن الرِّواية عنه إذا سُمِّي، وأنَّ بعض المنقطعات -وإن وافقه مرسَلٌ مثلُه- فقد يحتمل أن يكونَ مخرجُها واحداً، من حيث لو سُمِّي لم يُقبل، وأنَّ قولَ بعض أصحاب النبيِّ ﷺ إذا قال برأيه لو وافقه، يدلُّ على صحَّة مَخرج الحديث دلالةً قويَّةً إذا نُظر فيها، ويمكن أن يكون إنما غَلِط به حين سمع قولَ بعض أصحاب النبيِّ ﷺ يوافقُه، ويحتملُ مثلَ هذا فيمَن وافقه من بعض الفقهاء».

5 - «الرسالة» ص365.

وبهذا البيان تكون قد لاحَتْ لك مذاهبُ العلماء في الحديثِ المرسَل، ولم نمِل إلى ترجِيح أحدِها لأنَّه لا يَحسمُ النِّزاعَ، فالخلاف في المسألة قديم، ولكلٍّ حجَّتُه ودليلُه.

الأسباب الحاملة على الإرسال:

*** في حقِّ مَن لا يرسلُ إلا عن ثقة:**

1 - أن يكونَ سمِع الحديث عن جماعةٍ ثقات وصحَّ عنده، فيُرسلُه اعتماداً على صحَّتِه عن شيوخه.

2 - أن يكونَ نسيَ مَن حدَّثه به وعَرَف المتنَ، فذكره مرسلاً؛ لأنَّ أصلَ طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقةٍ.

3 - أن لا يقصِدَ التَّحديث، بأن يذكرَ الحديثَ على وجه المذاكرة، أو على جهة الفتوى، فيذكر المتن لأنَّه المقصودُ في تلك الحالة دون السند، ولا سيَّما إن كان السامع عارفاً بمَن طوى ذكرَه لشهرته، أو غير ذلك من الأسباب.

*** في حقِّ مَن يرسلُ عن كلٍّ أحد:**

- قد يكون الباعثُ له على الإرسال ضَعفَ مَن حدَّثه، وهذا يقتضي القدحَ في فاعله لما يترتَّبُ عليه من الخيانة[1].

تنبيه: هذا الخلاف المتقدِّم إنَّما هو في غير مرسل الصحابيِّ، أمَّا مرسله كإخباره عن شيءٍ فعله النبيُّ ﷺ، أو نحوه ممَّا يُعلم أنَّه لم يحضره لصِغر سنِّه، أو تأخُّر إسلامه..فقد أطبق جماهير العلماء لا سيَّما المحدِّثين على الحكم بصحَّتِه، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يُحصى،

1 - انظر «النكت» للحافظ ابن حجر ص207 وما بعدها.

لأنَّ أكثر رواياتِهم عن الصَّحابة ، وكلُّهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رَوَوها بيَّنوها، بل أكثر ما رواه الصَّحابة عن التَّابعين ليس أحاديثَ مرفوعةً، بل إسرائيليَّات، أو حكايات، أو موقوفات[1].

ثمَّ انتقل للكلام على الحديث الغريب، وقد تقدَّمت الإشارة إليه عند الكلام على تقسيم الآحاد إلى مشهور وعزيز وغريب.

والغريب: هو الذي تفرَّد به راويه بأيِّ وجهٍ من وجوه التفرُّد.

وقد قسَّم العلماء الغريبَ أقساماً كثيرة بحسب موضع الغرابة، نذكر منها قسمين:

الأول: الغريب متناً وإسناداً: وهو الحديث الذي لا يُروى إلا من وجهٍ واحد.

مثاله: حديث محمد بنِ فُضَيل عن عُمارةَ بنِ القعقاع عن أبي زُرعةَ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبيُّ ﷺ: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»[2].

فقد تفرَّد به أبو هريرة عن النبيِّ ﷺ، وتفرَّد به عنه أبو زُرعة، وتفرَّد به عنه عُمارة، وتفرَّد به عنه محمَّد بنُ فُضيل[3].

الثاني: الغريب إسناداً لا متناً: وهو الحديث الذي اشتهر بوُرودِه من عدَّة طرق، ثمَّ تفرَّد به راوٍ فرواه من وجهٍ آخرَ غير ما اشتهر به الحديث.

---

1 - انظر «تدريب الراوي» (1/ 231)، و«فتح المغيث» (1/ 273)، و«منهج النقد» ص373.

2 - أخرجه أحمد في «المسند» 2/ 232 (7167)، والبخاري 5/ 2352 (6043)، ومسلم 8/ 70 (7021)، والترمذي 5/ 512 (3467)، والنسائي في «الكبرى» 6/ 207 (10666)، وغيرهم.

3 - انظر «فتح الباري» 13/ 540.

مثاله: حديث أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: «الكافرُ يأكُلُ في سَبعةِ أمعاء، والمؤمنُ يأكل في مِعًى واحد»[1].

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي[2]: «فهذا المتن معروف عن النبي ﷺ من وجوه متعدِّدة، وقد خرَّجاه في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عمر عن النبي ﷺ. وأما حديث أبي موسى هذا أخرجه مسلم عن أبي كُرَيب، وقد استغربه غيرُ واحد من هذا الوجه، وذكروا أنَّ أبا كُرَيب تفرَّد به، منهم البخاري وأبو زرعة».

مُصَوَّرَاتُ حَمْدِي البَزَّانِي
-غفر الله له ولوالديه-

1 - أخرجه البخاري 5/ 2061 (5078)، ومسلم 6/ 130 (5493)، والترمذي 4/ 266 (1818)، والنَّسائي في «الكبرى» 4/ 178 (6771)، وابن ماجه 2/ 1084 (3256) وغيرهم.

2 - «شرح علل الترمذي» (440-441).

عرَّفَ المنقطعَ بأنَّه الحديث الذي لم يتَّصل إسنادُه. قال الإمام النَّووي: «الصَّحيح الذي ذهب إليه الفقهاءُ والخطيبُ وابنُ عبد البَرِّ وغيرهما من المحدِّثين أنَّ المنقطعَ ما لم يتَّصل إسناده على أيِّ وجهٍ كان انقطاعُه، وأكثرُ ما يُستعمل في رواية مَن دون التَّابعي عن الصَّحابي»[1].

والذي اختاره الحافظ ابن حجر أنَّ المنقطعَ مَن سقط من وسَط إسنادِه راوٍ أو أكثرَ لا على التَّوالي[2].

قال في «نخبة الفكر»[3]: «فالسَّقط: إمَّا أن يكونَ مِن مبادي السَّند مِن مصنِّف، أو مِن آخرِه بَعدَ التَّابعي، أو غيرَ ذلك. فالأوَّل: المعلَّق، والثَّاني: المرسَل. والثَّالثُ: إن كان باثنَين فصاعداً مع التَّوالي فهو المعضَل، وإلا فالمنقَطِع».

مثاله: ما أخرجه الإمام أحمد[4] بسنده عن عمرو بن شُعيب قال: قال عمر: لولا أنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ليس لقاتلٍ شيءٌ»، لَوَرَّثتُك، قال: ودعا خالَ المقتول فأعطاه الإبل. فإنَّ عمرَو بنَ شُعيب لم يدرك عُمرَ رضي الله عنه.

1 - «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير» بشرح السيوطي عليه 1/ 232.

2 - فيكون المنقطع مبايناً لكلِّ أقسام السقط لا يلتقي مع شيءٍ منها.

3 - انظر «شرح النخبة» ص 80.

4 - في «المسند» 1/ 49 (347).

عرَّف المعضل بأنه ما سقط منه اثنان، وقيَّده الحافظ ابن حجر بالتَّوالي، وهو الذي استقرَّ عليه الاصطلاح من أنَّ المعضل ما سقط منه اثنان أو أكثرُ على التَّوالي.

مثاله: ما رواه مالك في «الموطأ»[1] أنَّ معاذَ بنَ جبل قال: آخرُ ما أوصاني به رسول الله ﷺ حين وضعتُ رِجلي في الغَرْز أنْ قال: «أحسِن خُلُقَك للنَّاس يا معاذَ بنَ جبل».

التَّدليس: لغةً: مشتقٌّ من الدَّلَس وهو الظَّلام، وكأنَّه أظلم أمرُه على النَّاظر لتغطية وجه الصواب فيه[2]. واصطلاحاً نوعان: تدليس إسناد، وتدليس شيوخ.[3]

ثم شرع في بيان هذين النَّوعين فقال:

---

1 - رواية يحيى بن يحيى الليثي 2/ 902 (1602).

2 - ودَلَّسَ في البيع وفي كل شيءٍ إذا لم يُبيِّن عيبَه، وهو من الظُّلمة، والتَّدْلِيسُ في البيع: كِتْمانُ عيب السِّلْعَة عن المشتري. [انظر «لسان العرب»، و«تاج العروس» مادة (دلس)، و«النكت» للحافظ ابن حجر ص242].

3 - وإنَّما اكتفى النَّاظم بهذين النَّوعين كما صنع ابن الصلاح؛ لأنَّهما الأشهر، أو لأنَّ الأنواع الأخرى المذكورة تدخل في تدليس الإسناد، أو رَوماً للاختصار لأنَّه الأليق بالمقام.

وقد أُدخِل في تدليس الإسناد **تدليس التَّسوِية**: وهو أن يرويَ المدلِّس حديثاً عن ضعيفٍ بَين ثِقَتَين لقي أحدُهما الآخرُ فيُسقِط الضَّعيفَ ويجعلَ بين الثِّقتَين عبارةً مُوهِمة. **وتدليس القَطع**: وهو أن يقطعَ اتِّصال أداةِ الرِّواية بالرَّاوي، فيقول: حدَّثنا، ثم يسكت ينوي القطع، ثم يذكر السَّند. **وتدليس العطف**: وهو أن يرويَ عن شيخَين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرِّح عن الأوَّل بالسَّماع ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنَّه حدَّث عنه بالسَّماع، وإنَّما حدَّث بالسَّماع عن الأوَّل فقط. وهذه الأنواع مندرجةٌ في تدليس الإسناد ومفرَّعَة عنه، وليست قسِيماً له. [انظر «النكت» للحافظ ابن حجر ص244، و«تدريب الراوي» (1/ 253)، و«منهج النقد» ص381]

الأوَّل الإسقاطُ للشَّيخِ وأنْ يَرويَ عمَّن فوقَه بـ: «عنْ» و«أنْ»
والثَّاني لا يُسقِطُه لكن يصِفْ أوصافَه بِما بِهِ لا يَنعرِفْ

النَّوع الأول: تدليس الإسناد: وهو أن يرويَ الرَّاوي عمَّن لقيَه سواء سمع منه أو لم يسمَع منه ما لم يسمَعه موهماً سماعَه منه[1]، كأن يقول: «عن فلان»، أو «أنَّ فلاناً قال».

مثاله: ما رواه أبو عَوانة عن الأعمش عن إبراهيمَ التَّيمي عن أبيه عن أبي ذرٍّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «فلان في النَّار ينادي: يا حنَّانُ، يا منَّانُ».

قال أبو عوانة: قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟ قال: لا، حدَّثني به حكيم بن جُبير عنه. فقد دلَّس الأعمش الحديث عن إبراهيم، فلما استُفسر بيَّن الواسطة بينه وبينه[2].

حكمه: هذا النَّوع مكروه جدّاً، ذمَّه أكثر العلماء، وكان شعبةُ من أشدِّهم ذمّاً له. روي عنه أنه قال: التدليس أخو الكذب، وقال: لَأنْ أزنيَ أحبُّ إليَّ مِن أنْ أُدلِّس. قال ابن الصلاح: وهذا منه إفراط محمولٌ على المبالغة في الزَّجر عنه والتَّنفِير منه[1].

1 - وزاد الإمام ابن الصلاح في التدليس روايةَ مَن عاصر مَن روى عنه ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، وارتضاه الحافظ العراقيُّ وادعى أنه المشهور عن أهل الحديث في حد التدليس، وردَّه الحافظ ابن حجر في «النكت» و«شرح النخبة» وبيَّن أنه من قبيل الإرسال الخفيِّ لا التدليس. وفي المسألة بحث لا يسمح به المقام. [انظر «النكت» ص 242، و«شرح النخبة» ص 86، و«تدريب الراوي» (1/ 251)]

2 - انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص164، والحديث أخرجه بنحوه الطبراني في «الأوسط» 4/ 265 (4154) عن أبي هريرة مرفوعاً وقال: لم يرو هذا الحديث عن يوسفَ بنِ عبدةَ إلا الأصمعي تفرَّد به قعنبُ بنُ محرز بن قعنب. وأخرجه مطوَّلاً أحمد في «المسند» 3/ 230 (13435)، وأبو يعلى في «مسنده» 7/ 214 (4210)، والبيهقي في «الشعب» 1/ 292 (320) عن أنس مرفوعاً. وحكم الحافظ العراقي وغيره بضعفه.

واختلفوا في قَبول مَن عُرف بالتَّدليس[2]؛ فقال فريق من أهل الحديث والفقهاء: مَن عُرف به صار مجروحاً مردودَ الرِّواية بيّنَ السَّماع أم لم يُبيِّن. والصَّحيح التفصيل؛ فما رواه بلفظ محتمل لم يبيِّن فيه السماع والاتصالَ لم يُقبل، وما رواه بلفظ مبيِّن للاتصال نحو: (سمعت، وحدثنا، وأخبرنا) فهو مقبول محتجٌّ به إذا استوفى باقي شروط الصحة، وهذا لأنَّ التَّدليس ليس كذباً وإنَّما هو ضَرْب من الإيهام بلفظ محتمل[3].

النوع الثَّاني: تدليس الشيوخ: وهو أن يروي الراوي عن شيخٍ حديثاً سمعه منه، فيسمِّيه أو يُكْنِيه أو ينسِبُه أو يصفُه بما لا يُعرف به كي لا يُعرفَ ولا يُهتَدى إليه.

مثاله: ما روي عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرئ أنَّه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السِّجستاني فقال: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله. ورَوى عن أبي بكر محمد بن الحسن النَّقاش المفسِّر المقرئ فقال: حدثنا محمد بن سنَد، نسبه إلى جدٍّ له[4].

حكمه: كراهةُ هذا النَّوع أخفُّ من كراهة النَّوع الأوَّل، وسببُها تضييع المروي عنه وتوعيرُ طريق معرفته.

---

1 - انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص75، و«تدريب الراوي» (1/ 258)، و«النكت» ص251، و«منهج النقد» ص 384 .

2 - وقد أجراه الإمام الشافعي فيمن ثبت عنه التَّدليس ولو مرَّة. قال في «الرسالة» ص 379: «ومن عرفناه دلَّس مرَّةً فقد أبان لنا عورتَه في روايته، وليس تلك العورةُ بالكذب فنردَّ بها حديثَه، ولا النَّصيحةِ في الصدق فنقبلُ منه ما قبلنا من أهل النَّصيحة في الصِّدق، فقلنا: لا نقبل من مدَلِّس حديثاً حتَّى يقولَ فيه: حدَّثني، أو سمعت».

3 - فإذا زال الاحتمال كان الإسناد متصلاً، وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً، كقتادة، والأعمش، والسفيانين، وغيرهما. [انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص75، و«تدريب الراوي» (1/ 258)، و«منهج النقد» ص 384]

4 - انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص73 ، و«تدريب الراوي» (1/ 258).

وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه:

- فإن كان غيَّر اسمَه لكون شيخِه غيرَ ثقة؛ فهو شرُّ هذا القسم.

- وإن كان فعل ذلك لكون شيخِه متأخِّرَ الوفاة قد شاركه في السَّماع منه جماعة دونه، أو لكونه أصغرَ سنّاً من الرَّاوي عنه، أو لكونه كثيرَ الرواية عنه؛ فالأمرُ فيه أسهل[1].

تنبيه: لم يتكلَّم النَّاظم رحمه الله على الحديث المعلَّق، ولعلَّه تركه مراعاةً لحال المبتدئين.

والمعلَّق: هو ما حُذِف مَبدَأ سندِه من مصنِّف، سواءٌ كان المحذوفُ واحداً أو أكثَرَ على التَّوالي ولو إلى آخرِ السَّند[2].

مثاله: أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[3] قال: «قال مالك أخبرني زيدُ بنُ أسلم أنَّ عطاءَ بنَ يسارٍ أخبره أنَّ أبا سعيدٍ الخدريَّ أخبره أنَّه سمِع رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا أسلَمَ العبدُ فحسُنَ إسلامُه يُكفِّر الله عنه كلَّ سيِّئةٍ كان زلفها وكان بعد ذلك القصاصُ؛ الحسنةُ بعَشرِ أمثالها إلى سبعمائةِ ضِعف، والسيِّئةُ بمِثلِها إلا أن يتجاوَزَ الله عنها»».

حكمه: المعلَّقُ مردودٌ مثلُ المنقطع، للجَهل بحال المحذوف، إلا معلَّقاتُ الصَّحيحَين، فما رُوي فيها بصيغة الجزم، مثل: رَوى فلان، وذكر، وقال، فهو حُكم بصحَّته إلى من علَّقه عنه. وما رُوي فيها بصيغة التَّمريض، مثل: يُروى عن فلان، ويُحكى، ويُقال، فليس حكماً بصحَّته، قال الإمام ابن الصَّلاح: «ومع ذلك فإيرادُه له في أثناءِ الصَّحيح مُشعِر بصحَّةِ أصلِه إشعاراً يُؤنَسُ به ويُركَن إليه»[4].

---

1 - انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص76، و«النكت» ص251، و«تدريب الراوي» (1/ 259)، و«منهج النقد» ص385.

2 - انظر «شرح النخبة» ص80، و«مقدمة ابن الصلاح» ص 24، و«منهج النقد» ص374.

3 - 1/ 24 (41).

4 - انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص 25.

وما يُخالِفْ ثِقةٌ به المـلا فالشَّاذُّ والمقلوبُ قِسمان تَلا
إبدالُ راوٍ مَّا بِراوٍ قِسمُ وقَلبُ إسنادٍ لمتنٍ قِسمُ

(وما يُخالف ثقةٌ به الملا فالشَّاذُّ) الملَا: أصلها (الملأ) بهمزة: وهم الأشراف من القوم ووُجوههم ورؤساؤهم ومقدَّموهم الذي يُرجع إلى قولهم، أو الجماعة مطلقاً[1].

فالشاذُّ: مخالفة الرَّاوي المقبول لمن هو أولى منه لمزيدِ ضبطٍ أو كثرةِ عددٍ[2]. وهذا الذي رجَّحه الحافظ ابن حجر وجرى عليه المتأخِّرون[3].

ويقابل الشاذَّ المحفوظُ.

والشُّذوذ على قسمين: شذوذ في السَّند، وشذوذ في المتن.

مثال الشُّذوذ في السَّند: ما رواه ابن عُيَينةَ عن عمرو بنِ دينارٍ عن عَوْسَجةَ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّ رجلاً ماتَ على عهد رسول الله ﷺ ولم يترُك وارثاً إلا عبداً هو أعتقَه، فأعطاهُ ميراثَه»[4].

---

1 - انظر «تاج العروس» مادة (ملأ).

2 - مخالفةً تستلزم ردَّ ما رواه الأرجح. [«قواعد في علوم الحديث» لظَفَر أحمد التَّهانوي ص42]

3 - وذهب الإمام ابن الصلاح إلى أنَّ الشاذَّ يطلق على تفرُّد مَن لا يَحتمل حالُه التَّفرُّدَ، وعلى مخالفة الرَّاوي مَن هو أولى منه بالحفظ وأضبط. وسوَّى بين الشاذِّ والمنكر. وسيأتي مزيد كلام على هذه المسألة إن شاء الله تعالى. [انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص79، و«النكت» ص274، و«تدريب الراوي» (1/ 262)، و«منهج النقد» ص429].

4 - أخرجه أحمد في «المسند» 1/ 221 (1930)، والترمذي 4/ 423 (2106)، وابن ماجه 2/ 915 (2741)، والنسائي في «الكبرى» 4/ 88 (6410)، والحاكم في «المستدرك» 4/ 386 (8015)،

فإنَّ حمَّادَ بنَ زيد رواه عن عمرو مرسلاً بدون ابن عبَّاس، لكن قد تابع ابنَ عُيَينة على وصله ابنُ جُرَيج وغيره[1].

ولذا قال أبو حاتم: «المحفوظُ حديثُ ابنِ عُيَينة، نعم قصَّر به حمَّاد»[2]. هذا مع كون حمَّاد بن زيد من أهل العدالة والضَّبط، ولكنَّه رجَّح روايةَ مَن هم أكثرُ عدداً منه[3].

مثال الشُّذوذ في المتن: زيادةُ «يوم عرفةَ» في حديث: «أيَّامُ التَّشريق أيَّامُ أكلٍ وشُرب»[4]. فإنَّ الحديث بجميع طرقه بدون هاته الزِّيادة، وإنَّما جاء بها موسى بنُ عُلَيِّ بنِ رَبَاح عن أبيه عن عُقبةَ بنِ عامر[5].

وغيرهم. وأخرجه أبو داود 3/ 84 (2907) من طريق حمَّاد عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عبَّاس نحوه.

1 - أخرجه النسائي في «الكبرى» 4/ 88 (6410). وأخرجه أحمد في «المسند» 1/ 358 (3369)، والحاكم في «المستدرك» 4/ 385 (8013) عن عمرو بن دينار عن عكرمةَ عن ابن عبَّاس. وقال: «هذا حديثٌ صحيح على شرط البخاريِّ ولم يخرِّجاه، إلا أنَّ حمَّادَ بنَ سلمةَ و سفيانَ بن عيينةَ روياه عن عمرو بن دينار عن عوسجةَ مولى ابنِ عباس عنِ ابن عباس».

2 - تتمَّة الكلام: قلت [القائل ابن أبي حاتم]: «يصحُّ الحديث؟» فقال: «عوسجةُ ليس بمشهور». [«علل الحديث» لابن أبي حاتم (2/ 52)].

3 - انظر «شرح النخبة» ص 72.

4 - أخرجه مسلم 3/ 153 (2733) بلفظه، وأخرجه أحمد في «المسند» 5/ 75 (20741) ، والنَّسائي في «الكبرى» 2/ 463 (4182) بزيادة: «وذكر الله عزَّ وجلَّ»، كلُّهم عن نُبَيشةَ الهُذَلي مرفوعاً. ورُوي بألفاظ أخرى نحو هذا عن غير واحد من الصَّحابة مرفوعاً.

5 - وموسى بنُ عُلَي – بالتصغير- ابن رباح اللَّخمي أبو عبد الرحمن البصري، صدوق ربَّما أخطأ. [انظر «تقريب التَّهذيب» ص 484]. وقد أخرج الحديث أبو داود 2/ 295 (2421)، والترمذي 3/ 143 (773)، والنسائي في «الكبرى» 2/ 155 (2829)، وابن خزيمة في «صحيحه» 3/ 292 (2100)،

وأمَّا المقلوب: فهو الحديث الذي أبدل الرَّاوي فيه شيئاً بآخرَ في السَّند أو المتن سهواً أو عمداً[1]. وهو قسمان:

الأول: إبدال لفظٍ بآخرَ:

إمَّا في سند الحديث: بجعل اسم الرَّاوي لأبيه، أو اسمِ أبيه له، مثل حديث مروي عن (كعب بن مُرَّة) فيَقْلِبه الرَّاوي فيجعله عن (مُرَّةَ بن كعب)، أو بإبدال راوٍ اشتهر الحديث بروايته براوٍ آخرَ في طبقته، نحو حديث مشهور عن سالم فيجعله عن نافع[2].

وإمَّا في متن الحديث: كحديث أبي هريرةَ عند مسلم[3] في السَّبعة الذين يظلُّهم الله في ظلِّه يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّه، ففيه: «ورجلٌ تصدَّق بصدقة فأخفاها حتَّى لا تعلمَ يمينُه ما تُنفق شمالُه»[4]، فهذا مما انقلب على بعض الرواة، والصَّواب: «حتَّى لا تعلمَ شِمالُه ما تُنفق يمينُه»[1].

وابن حبان 8/ 368 (3603)، والحاكم في «المستدرك» 1/ 600 (1586)، وغيرهم. على أنَّه قد صحَّح التِّرمذي وابن خزيمة وابن حبَّان والحاكم هذا الحديث، وكأنَّهم رأوها زيادةَ ثقة غيرَ منافية، لإمكان حملها على حاضري عرفة. وانظر «فتح المغيث» 2/ 7

1 - انظر «منهج النقد» ص435.

2 - فإن لم يكن عن وهَم بل بقصد الإغراب فهو كالموضوع. انظر «قواعد في علوم الحديث» ص 44، و«تدريب الراوي» (1/ 337)، و«فتح المغيث» (2/ 133).

3 - (2427)، وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» 1/ 185 (358)، والبيهقي في «الكبرى» 4/ 190 (7625).

4 - قال القاضي عياض [«إكمال إكمال المعلم» (3/ 167)]: «هكذا في جميع النسخ التي وصلت إلينا من «صحيح مسلم»، وهو مقلوب». وقال: «ويشبه أن يكون الوهَم فيه ممَّن دون مسلم، لا من مسلم...».

الثاني: إبدال إسنادُ متنٍ بإسنادِ متنٍ آخرَ وبالعكس: وقد يُفعل للإغراب فيكون كالموضوع، وقد يُفعل اختباراً لحفظ المحدِّث، وقد فَعل ذلك أهل بغدادَ مع الإمام البخاريِّ، أو لقبوله التَّلقين، وقد فعل ذلك شعبةُ وحمَّادُ بن سلمةَ وجمعٌ من أهل الحديث[2].

مُصَوَّرَاتُ حَمْدِي البَدْرَانِي
-غفر الله له ولوالديه-

وقال الحافظ ابن حجر [«فتح الباري» (2/ 146)]: «وليس الوهَم فيه ممَّن دون مسلم ولا منه، بل هو من شيخه أو من شيخ شيخه يحيى القطَّان». وقد جعل ابن خزيمة الوهم من يحيى، وجعل البيهقي الوهم من الرواة عن يحيى. [استفدته من تعليق الدكتور بديع السيد اللَّحام على «تدريب الراوي» (1/ 339)].

1 - كذا أخرجه مالك في «الموطأ» 2/ 959 (1709)، وأحمد في «المسند» 2/ 439 (9663)، والبخاري 1/ 234 (629)، والترمذي 4/ 598 (2391)، وابن حبان في «صحيحه» 10/ 338 (4486)، وغيرهم.

2 - انظر «تدريب الراوي» (1/ 339)، و«فتح المغيث» (2/ 135).

الفرد: ما تفرَّد به راويه بأيِّ وجهٍ من وجوه التفرُّد. وهو نوعان: فرد مطلق، وفرد مقيَّد، والنَّاظم إنَّما عرَّف في هذا البيت هذا الأخير فقط[1].

الفرد المطلق: وهو ما تفرَّد به راويه عن جميع الرواة، لم يروه أحدٌ غيره.

مثاله: حديث «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبتِه»[2]، فقد تفرَّد به عبد الله بن دينار عن ابن عمرَ[3]. حتَّى قال الإمام مسلم عقب إيراده الحديث: «النَّاس كلُّهم عِيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث».

الفرد النِّسبي: وهو ما يقع فيه التفرُّد بالنسبة إلى جهةٍ خاصة. وهو أنواع ذكر النَّاظم ثلاثة منها:

1- ما تفرَّد به ثقة فلم يروه أحد من الثقات إلا هو.

مثاله: حديث أنَّ عمر بن الخطَّاب سأل أبا واقد اللَّيثي: ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحى والفطر؟ فقال: كان يقرأ فيهما بـ: ﴿قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ١﴾ [ق: 1]

---

1 - ربَّما لأنَّه يرى أنَّ الفرد المطلق بمعنى الغريب، فاكتفى بتعريف الغريب عن تعريفه، أو ربَّما لأنَّ الذي يشكل هو تعريف الفرد المقيَّد فاقتصر على تعريفه. والله أعلم.

2 - أخرجه أحمد في «المسند» 2/ 9 (4560)، والبخاري 2/ 896 (2398)، ومسلم 4/ 216 (3861)، وأبو داود 3/ 87 (2921)، والترمذي 4/ 437 (2126)، والنسائي في «الكبرى» 4/ 51 (6253)، وغيرهم.

3 - انظر «شرح النخبة» ص 65، و«فتح المغيث» (2/ 9).

﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝١﴾ [القمر: ١].[1] تفرَّد به ضَمْرةُ بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد اللَّيثي، ولم يروه أحد من الثِّقات غير ضَمْرةَ[2].

2- ما تفرَّد به أهل بلدٍ معيَّن[3]. وهو ما أراده النَّاظم بقوله: (أو جمعٍ)[4].

مثاله: حديث عائشةَ رضي الله عنها قالت: «والله لقد صلَّى رسول الله ﷺ على ابْنَي بَيضاءَ في المسجد؛ سُهيلٍ وأخيه»[5].

قال الحاكم: «تفرَّد به أهلُ المدينة ورواته كلُّهم مدنيُّون، وقد رُوي بإسناد آخرَ عن موسى بنِ عقبةَ عن عبد الواحد بنِ حمزةَ عن عبد الله بن الزُّبَير عن عائشةَ، وكلُّهم مدنيُّون لم يَشرَكهم فيه أحد»[6].

3- ما تفرَّد به راوٍ مخصوص عن آخرَ، وإن كان الحديث مروياً من وجوه عن غيره.

1- أخرجه مالك في «الموطأ» 1/ 180 (433)، ومسلم 3/ 21 (2096)، وأبو داود 1/ 449 (1156)، والترمذي 2/ 415 (534)، والنسائي في «الكبرى» 3/ 294 (5986) وغيرهم.

2- انظر «تدريب الراوي» (1/ 286)، و«فتح المغيث» (2/ 42).

3- وقد يطلقون ذلك ويريدون تفرد واحد منهم. [انظر «تدريب الراوي» (1/ 286)]

4- قال الزرقاني [في «شرحه على البيقونية» ص 67]: «(أو جمع) من بلدٍ معيَّن، وهو المعبَّر عنه عندهم: بما قيَّدتَه ببلد، فلو قال الناظم: (مِصْر) بدل (جمع) لكان أولى؛ لأنهم يقولون: تفرد به أهل كذا ويريدون الجمعَ كما قال، وقد يريدون واحداً منها كما يأتي».

5- أخرجه مالك في «الموطأ» 1/ 229 (540)، ومسلم 3/ 63 (2298)، وأبو داود 3/ 182 (3191)، والترمذي 3/ 351 (1033)، والنسائي في «الكبرى» 1/ 639 (2094)، .

6- «معرفة علوم الحديث» ص 156.

مثاله: ما رواه أصحاب السنن من طريق سفيانَ بنِ عُيينة عن وائل بنِ داودَ عن ابنه بكر بنِ وائل عن الزُّهري عن أنس رضي الله عنه: «أنَّ النبيَّ ﷺ أَوْلَمَ على صفيَّةَ بِسَوِيقٍ وتَمر»[1].

قال أبو الفضل ابن طاهر: «غريبٌ من حديث بكرِ بن وائل عنه، يرويه أبوه وائل بن داودَ، ولم يروه عنه غيرُ سفيانَ بنِ عُيينة»[2]. وإنَّما لم يكن من القسم الأوَّل، لأنَّه رُوي هذا الحديث عن أنس من غير وجه[3].

مُصوَّراتُ حَمْدِي البَزْرَاني
-غفر الله له ولوالديه-

1 - أخرجه أبو داود 3/ 396 (3746)، والترمذي 3/ 403 (1090)، والنسائي في «الكبرى» 4/ 139 (6601)، وابن ماجه 1/ 615 (1909)، وغيرهم.

2 - «أطراف الغرائب والأفراد» لأبي الفضل ابن طاهر 2/ 176 (1057).

3 - انظر «فتح المغيث» (2/ 41).

المعلَّل[1]: هو الحديث الذي اطُّلع فيه على علَّةٍ خفيَّةٍ قادحة وظاهرُه السَّلامةُ منها[2].

قال الحافظ ابن حجر: «وهو من أغمَض أنواع علوم الحديث وأدقِّها، ولا يقوم به إلا مَن رَزقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامَّةً بمراتب الرواة، وملكةً قويَّة بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلَّمْ فيه إلا القليلُ من أهل هذا الشَّأن»[3].

والعلَّة تقع في السَّند وتقع في المتن:

1- **العلَّة في السَّند**: وهي الأكثر.

ومنها ما يقدَح في السَّند والمتن: كالإرسال والوقف وغيرِ ذلك.

مثاله: حديث أشعثَ بنِ سوَّار عن محمَّد بنِ سيرينَ عن تميمٍ الدَّاري، فإنَّ ابنَ سيرينَ لم يسمَع من تميم[4].

1 - الأعرف في اللُّغة أن يقال: مُعَلّ، لأنَّ فعله من الثلاثي المزيد. [انظر «فتح المغيث» (2/ 48)، و«تدريب الراوي» (1/ 287)].

2 - والعلة: عبارة عن سببٍ غامضٍ خفيٍّ قادحٍ في الحديث مع أن الظاهرَ السلامةُ منه. [انظر «تدريب الراوي» (1/ 288)].

3 - «شرح النخبة» ص 92.

4 - قال السخاوي [«فتح المغيث» (2/ 54)]: «لأنَّ مولده لسنتَين بقِيَتَا من خلافة عثمان، وكان قتلُ عثمانَ رضي الله عنه في ذي الحجَّة سنةَ خمسٍ وثلاثِين، وتميم مات سنة أربعين، ويقال قبلها. وكان ابن

ومنها ما يقدح في السَّند خاصَّةً دون المتن: وذلك فيما له أكثرُ من طريق، أو في تَعيِين واحدٍ من ثِقتَين.

مثاله: حديث «البيِّعان بالخِيار»[1]، رواه يعلى بن عُبيد عن الثَّوري عن عَمرِو بنِ دينار عن ابن عمرَ مرفوعاً. غلِط يعلى على سفيانَ في قوله: عمرو بن دينار، وإنَّما هو عبد الله بن دينار، هكذا رواه الأئمَّة من أصحاب سفيانَ[2].

2- **العلَّة في المتن**: ما انفرد به الإمام مسلم في «صحيحه» عن الوليد بن مسلم حدَّثنا الأوزاعيُّ عن قتادةَ أنَّه كتب إليه يخبِره عن أنسِ بنِ مالك أنَّه حدَّثه قال: «صلَّيتُ خلفَ النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمرَ وعثمانَ فكانوا يستفتحون بـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أوَّل قراءةٍ ولا في آخرها».

أعلَّ الإمام الشَّافعيُّ وغيرُه زيادة: «لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أوَّل قراءةٍ ولا في آخرها»، ورجَّح روايةَ من روى من الحفَّاظ: «كان النَّبيُّ ﷺ وأبو بكر وعمرُ يفتتحون القراءة بـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾». قال الدَّارقطنيُّ: وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس[3].

سيرين مع أبوَيه بالمدينة ثمَّ خرجوا إلى البصرة فكان إذ ذاك صغيراً، وتميم مع ذلك كان بالمدينة ثمَّ سكن الشَّام، وكان انتقاله إليها عند قتل عثمان. وحينئذ فهو منقطع بخفاء الإرسال».

1 - أخرجه أحمد في «المسند» 3/ 402 (15349)، والبخاري 2/ 732 (1973)، ومسلم 5/ 10 (3937)، وأبو داود 3/288 (3459)، والترمذي 3/ 548 (1246) ، والنسائي في «الكبرى» 4/ 5 (6049)، وابن ماجه 2/ 736 (2182)، وغيرهم.

2 - وقد يكون فيهما معاً. انظر «فتح المغيث» (2/ 55)، و«تدريب الراوي» (1/ 290).

3 - انظر «تدريب الراوي» (1/ 291).

وتُدرك العلَّة بتفرُّد الرَّاوي، وبمخالفةِ غيره له، مع قرائنَ تنضمُّ إلى ذلك، تُنبِّه العارف على وهم، كإرسال موصول، أو وقفِ مرفوع، أو دخول حديثٍ في حديث، أو غير ذلك. بحيث يغلب ذلك على ظنِّه فيحكم بعدم صحَّة الحديث، أو يتردَّد فيتوقَّف فيه.

والطَّريق إلى معرفته جمع طرق الحديث والنَّظر في اختلاف رواته وضبطِهم وإتقانهم.

قال عليُّ بن المدينيِّ: «الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبيَّن خطؤُه»[1].

مُصوِّرَاتُ حَمْدِي البَدْرَانِي

-غفر الله له ولوالديه-

1 - أورده الخطيب البغدادي في «الجامع» (4/ 389)، وانظر «تدريب الراوي» (1/ 291).

المضطرب: هو الحديث الذي يُروى من قِبَل راوٍ واحد أو أكثرَ على أوجُهٍ مختلفة متساوية، لا يمكن الجمع بينها ولا التَّرجيح[1].

قال الحافظ ابن حجر: «الاختلافُ على الحفَّاظ في الحديث لا يُوجب أن يكون مضطرباً إلَّا بشرطين:

- **أحدهما**: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجَح أحدُ الأقوال قُدِّم، ولا يُعَلُّ الصَّحيح بالمرجوح.

- **ثانيهما**: مع الاستواء أن يتعذَّر الجمعُ على قواعد المحدِّثين، ويغلبَ على الظنِّ أنَّ ذلك الحافظَ لم يضبِط ذلك الحديثَ بعَينِه، فحينئذ يُحكم على تلك الرِّواية وحدَها بالاضطراب ويُتوقَّفُ عن الحكم بصحَّة ذلك الحديث لذلك»[2].

والاضطراب يكون في السَّند وهو الأكثر، وفي المتن وهو نادر[3].

---

1 - انظر «فتح المغيث» (2/ 70)، و«تدريب الراوي» (1/ 300)، و«منهج النقد» ص 433.

2 - «فتح الباري» (1/ 348).

3 - قال الحافظ السخاوي [«فتح المغيث» (2/ 78)]: «وقلَّ أن يوجد مثال سالم له». قلت: لأنَّ باب الجمع واسع، فقد يخفى على بعض الحفَّاظ وجهُ الجمع أو التَّرجيح بين الرِّوايات، فيحكم بالاضطراب، ويظهر لغيره وجهٌ من وجوه الجمع أو التَّرجيح، فيزول عنده الاضطراب.

مثال الاضطراب في السَّند: حديث عَن زيد بن أَرقم رَضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: «إنَّ هذه الحُشوشَ محتَضَرة؛ فإذا أتى أحدُكم الخلاءَ فليَقل: أعوذ بالله من الخُبُث والخبائث»[1].

قال الترمذي[2]: «حديث زيدِ بنِ أرقمَ في إسناده اضطراب».

وسبب اضطرابِه أنَّه اختُلف فيه على قتادةَ اختلافاً كثيراً:

فرواه سعيد بنُ أبي عَروبةَ: عن قتادةَ عن القاسم بن عوف الشَّيبانيِّ عن زيد بنِ أرقمَ.

وقال هشام الدَّستوائيُّ: عن قتادةَ عن زيد بن أرقمَ.

ورواه شعبةُ: عن قتادةَ عنِ النَّضرِ بن أنس عن زيد بن أرقمَ.

ورواه معمر: عن قتادةَ عن النَّضْر عن أبيه عن النبيِّ ﷺ.

وهذا الاختلاف موجب لاضطراب الحديث[3].

مثال الاضطراب في المتن: حديث أنس رضي الله تعالى عنه قال: «صلَّيتُ خلفَ النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمرَ وعثمانَ فكانوا يستفتحون بـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، لا يذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أوَّل قراءةٍ ولا في آخرِها»[4].

---

1 - أخرجه أحمد في «المسند» 4/ 369 (19305)، وأبو داود 1/ 6 (6)، والنسائي في «الكبرى» 6/ 23 (9903)، وابن ماجه 1/ 108 (296)، وغيرهم.

2 - في مطلع جامعه.

3 - أخرجه أحمد في «المسند» 3/ 223 (13361)، ومسلم 2/ 12 (918).

4 - انظر «تحفة الإحوذي» (1/ 44)، و«منهج النقد» ص 434.

قال ابن عبد البرِّ: «وقد روى هذا الحديثَ عن أنس قتادةُ وثابتٌ البُنَانيُّ وغيرهما، كلُّهم أسنده وذكر فيه النبيَّ ﷺ، إلا أنَّهم اختُلف عليهم في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً:

منهم من يقول فيه: كانوا لا يقرؤون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

ومنهم من يقول: «كانوا لا يجهرون بـ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾».

ومنهم من قال: «كانوا لا يتركون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾».

ومنهم من قال: كانوا يفتتحون القراءة بـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾».

وهذا اضطراب لا يقوم معه حجَّةٌ لأحدٍ من الفقهاء، وقد رُوي عن أنس أنَّه سئل عن هذا الحديث فقال: كبِرنا ونَسِينا»[1].

حكمه: الاضطرابُ يوجبُ ضَعفَ الحديث لإشعاره بعدم الضَّبط[2].

1 - «التَّمهيد» (2/ 230).

2 - من الراوي إن كان واحداً، أو من الرُّواة إن تعدَّدوا. ولامتناع الجمع بين المتنافيَين وعدم جواز التَّرجيح بلا مرجِّح.

المدرج: ما ذكر في ضمن الحديث متَّصلاً به من غير فصلٍ وليس منه[1].

والإدراج قسمان: إدراج في السند، وإدراج في المتن.

الإدراج في السَّند: ومنه أن يسمع الراوي حديثاً عن جماعة مختلفين في إسناده، فيرويه عنهم بإسناد واحد ولا يبيِّن اختلافَهم[2].

مثاله: ما رواه أبو داود[3]: حدَّثنا سليمان بن داودَ المهري أخبرنا ابن وهب أخبرني جرير بن حازم وسمَّى آخرَ عن أبي إسحاقَ عن عاصم بن ضَمرةَ والحارث الأعور عن عليٍّ رضي الله عنه عن النبي ﷺ ببعض أوَّل هذا الحديث قال: «فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسةُ دراهمَ...» الحديث.

فعاصم بن ضَمرةَ يرويه موقوفاً على عليٍّ، والحارث يرويه مرفوعاً[4]، فجعله جرير بن حازم مرفوعاً من روايتهما[5].

---

1 - انظر «فتح المغيث» (2/ 81)، و«تدريب الراوي» (1/ 308)، و«منهج النقد» ص 439.

2 - ومن الإدراج في السَّند أيضاً: أن يكون المتن عند راو إلا طرفاً منه، فإنَّه عنده بإسناد آخرَ، فيرويه عنه راوٍ تامّاً بإسناد واحد. [وانظر «فتح المغيث» (2/ 94)، و«تدريب الراوي» (1/ 312)، و«منهج النقد» ص 440].

3 - في «السنن» 2/ 10 (1575).

4 - والحارث متَّهم بالكذب. [«تقريب التهذيب» (1/ 175)]

5 - قال أبو داود عقب ذكر الحديث: «وروى حديث النُّفَيلي شعبةُ وسفيانُ وغيرُهما عن أبي إسحاقَ عن عاصم عن عليٍّ لم يرفعوه أوقفوه على عليٍّ». فعلمنا أنَّ جريراً قد داخله الوهم فجعل الحديث مرفوعاً من رواية عاصم أيضاً وأدرجها مع رواية الحارث. وانظر «منهج النقد» ص 441.

الإدراج في المتن: وهو ما ذكر موصولاً بمتن الحديث من قول بعض الرواة الصحابيِّ فمَن دونه، فيُتوهَّم أنَّه من أصل الحديث[1].

مثاله: حديث عائشة أمِّ المؤمنين رضي الله عنها أنَّها قالت: «أوَّل ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرُّؤيا الصَّالحة في النَّوم، فكان لا يَرى رؤيا إلا جاءت مثل فَلَق الصُّبح، ثمَّ حُبِّب إليه الخلاءُ، وكان يخلو بغار حِراءَ فيتحنَّثُ فيه -وهو التَّعبُّد- اللَّياليَ ذواتِ العدد قبل أن ينزعَ إلى أهله ويتزوَّدَ لذلك...» الحديث[2].

فجملة «وهو التَّعبُّد» أدرجها الزُّهريُّ لتفسير «يتحنَّث»[3].

وجوه معرفة الإدراج: يعرف الإدراج بأحد أمور:

1- وُرُود روايةٍ تفصل القدرَ المدرج عن أصل الحديث.

2- أن يَرِد التَّنصيص على ذلك من الراوي نفسِه، أو من أحدِ الأئمَّة المطَّلعين.

3- أن يستحيلَ صدور ذلك عن النبيِّ ﷺ[4].

---

1 - ويكون في أوَّل المتن، وفي وسطه، وفي آخره. [انظر «فتح المغيث» (2/ 83)، و«تدريب الراوي» (1/ 309)]

2 - أخرجه أحمد في «المسند» 6/ 232 (26001)، والبخاري 1/ 4 (3)، ومسلم 1/ 97 (422)، وغيرهم.

3 - انظر «فتح الباري» (1/ 23). والحامل على الإدراج شيئان: الأول: تفسير غريبٍ، أو توضيح مشكل، أو بيان مجمل ونحو ذلك. الثاني: قصد التَّمويه، أو الإغراب.

4 - انظر «منهج النقد» ص 442.

حكمه: الإدراج بأقسامه حرام بإجماع أهل الحديث والفقه. وعبارة ابن السَّمعانيِّ وغيره: «من تعمَّد الإدراجَ فهو ساقط العدالة وممَّن يحرِّف الكلِم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذَّابين»[1].

قال الإمام السُّيوطي[2]: «وعندي أنَّ ما أُدرج لتفسير غريب لا يُمنع، ولذلك فَعَله الزُّهري وغيرُ واحدٍ من الأئمَّة»[3].

مُصَوَّرَاتُ حَمْدِي البَدْرَانِي
-غفر الله له ولوالديه-

---

1 - لما يتضمَّن من عزو الشَّيء لغير قائله، وأسوأه ما كان في المرفوع ممَّا لا دخل له في الغريب المتسامح في خلطه. [«فتح المغيث» (2/ 97)]

2 - «تدريب الراوي» (1/ 316)، وقال في ألفيَّته:

وكلُّ ذا محرَّم وقادِحُ   وعنديَ التَّفسير قد يُسامَحُ

3 - ومن أهمِّ ما أُلِّف في هذا: «تقريب المنهج بترتيب المدرج» للحافظ ابن حجر.

المدبَّج[1]: هو أن يرويَ القرينان كلٌّ منهما عن الآخر[2].

والأقران: هم الرواة المتقاربون في السنِّ والإسناد، واكتفى بعضهم بالتَّقارب في الإسناد فقط[3].

مثاله في الصَّحابة : رواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة رضي الله عنهما.

مثاله في التَّابعين: رواية الزُّهري عن عمرَ بن عبد العزيز، ورواية عمرَ بن عبد العزيز عن الزُّهري.

مثاله في أتباع التَّابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك.

فائدة معرفة هذا النَّوع: من فوائده عدم توهُّم أنَّ ذِكر أحدِ المتقارنَين وقع خطأً في السَّند من أحد الرواة[4].

قوله: (وانتَخِه) أي: وافتخِر أنتَ بمعرفته[5].

---

1 - والتَّدبيج مأخوذ من ديباجتَي الوجه. [«شرح النخبة» ص 119]

2 - وقد صنَّف الدَّارقطني كتاباً في المدبَّج وهو أوَّل من سمَّاه به.

3 - وهو الحاكم أبو عبد الله تبعاً للدَّارقطني. انظر «تدريب الراوي» (2/ 167)، و«منهج النقد» ص 154.

4 - ويلحق بهذا المبحث رواية الأقران: وهي رواية أحد القرين عن الآخر من غير عكس. ورواية الأكابر عن الأصاغر: وهي رواية الراوي عمَّن هو دونه في السنِّ، أو العلم، أو فيهما معاً. والآباء عن الأبناء. والسابق واللاحق: وهو اشترك راويَين في الأخذ عن شيخ وتقدُّم موت أحدهما على الآخر.

5 - انظر «حاشية الأجهوري» ص 76، و«القاموس المحيط» مادة (نخى).

المتَّفِقُ والمفترِق: هو أن تتَّفقَ أسماء الرواة لفظاً وخطّاً[1]. فهم متَّفقون في اسمهم، مختلفون في شخصهم.

وقد ذكر له الإمام ابن الصَّلاح أقساماً كثيرة، نذكر منها:

1 - من اتَّفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم:

مثاله: الخليل بن أحمد: ستَّة[2].

2 - من اتَّفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم:

مثاله: أحمدُ بنُ جعفرَ بنِ حمدانَ: أربعة[3].

3 - ما اتَّفق من ذلك في الكُنية والنِّسبة معاً:

مثاله: أبو عِمران الجَوني: اثنان[4].

---

1 - أي: أن يكون الاسم الواحد قد أطلق على أكثرَ من راوٍ. [انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص 358، و«منهج النقد» ص 180]

2 - أوَّلهم: النحوي صاحب العروض، شيخ سيبويه. والثاني: أبو بشر المزني. والثالث: إصبهاني يروي عن روح بن عبادة. والرابع: أبو سعيد السجزي. والخامس: أبو سعيد البُستي القاضي المهلَّبي. والسادس: أبو سعيد البُستي أيضاً الشافعي. [انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص 358، و«فتح المغيث» (4/ 288)]

3 - أوَّلهم: القطيعي البغدادي راوية «المسند». والثاني: السَّقطي البصري. والثالث: دِينَوري. والرابع: طرَسوسي. [انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص 358، و«فتح المغيث» (4/ 288)]

4 - أوَّلهم: التابعي عبد الملك بن حَبيب. والثاني: موسى بن سهل بصري سكن بغداد. [انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص 358، و«فتح المغيث» (4/ 288)]

فائدة هذا النَّوع: الأمنُ من اللَّبس، فربَّما ظُنَّ الأشخاصُ شخصاً واحداً، وربَّما يكون أحدُ المتَّفقين ثقةً والآخر ضعيفاً، فيُضعَّف ما هو صحيحٌ، أو يصحَّح ما هو ضعيف. وقد زلِق بسبب ذلك غيرُ واحدٍ من الأكابر[1].

مُصوّرات حمدي البكراني
-غفر الله له ولوالديه-

1 - انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص 358، و«فتح المغيث» (4/ 288)، و«منهج النقد» ص180. ومن أهمِّ ما كتب في هذا الفنِّ: «المتَّفق والمفترق» للخطيب البغدادي.

المؤتَلِف والمختلِف: هو ما تتَّفق في الخطِّ صورتُه، وتختلف في النُّطق والتَّلفُّظ صيغتُه[1].

وهو منتشِر لا ضابطَ في أكثره يُفزع إليه، وإنَّما يُضبط بالحفظ تفصيلاً.

والضَّبط في الأسماء التي أمكنَ ضبطُها على قسمين:

الأوَّل: الضَّبط فيه على العموم، أي ضبطُ الاسم بالنِّسبة لكافَّة الرواة الذين يُسمَّون به من غير اختصاصٍ بكتاب معيَّن.

مثاله:

حِزام وحَرام: بالحاء المكسورة والزَّاي في قريش، وبالحاء المفتوحة والرَّاء المهملة في الأنصار.

أبو عُبَيدة: كلُّه بالضمِّ[2].

عُمارة وعِمارة: كلُّهم بالضمِّ، إلا أُبيُّ بن عِمارة من الصَّحابة ، بكسر العين، ومنهم مَن يضمُّه[3].

---

1 - انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص 344، و«فتح المغيث» (4/ 222)، و«منهج النقد» ص182.

2 - قال ابن الصَّلاح: «بغلنا عن الدَّارقطني أنَّه قال: لا نعلم أحداً يُكنى أبا عَبيدة بالفتح». «مقدمة ابن الصلاح» ص 346.

3 - انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص 346، فقد توسَّع رحمه الله تعالى في بيانها، وقال آخر المبحث: «فهذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلةً رابحةً إن شاء الله تعالى، ويحقُّ على الحديثيِّ إيداعُها في سوَيداءِ قلبه».

الثاني: ضبط ما في «الصَّحيحين»، أو ما فيهما مع «الموطَّأ» من ذلك على الخصوص.

مثاله:

بشَّار ويَسَار: بالشِّين المنقوطة والد محمَّد بن بشَّار، وسائر مَن في الكتابَين يَسار بالياء المثنَّاة في أوَّله والسِّين المهملة.

البرَاء والبرَّاء: كلُّ ما يأتي فيها فإنَّه بتخفيف الرَّاء، إلا أبا معشر البرَّاء، وأبا العاليةِ البرَّاء، فإنَّهما بتشديد الرَّاء[1].

حِراش وخِراش: ليس فيها بالحاء المهملة إلا والد ربعيِّ بن حِراش، ومَن بقي فهو خِراش بالخاء المعجمة.

فائدةُ هذا النَّوع: منع وقوع الوهَم في اسم الرَّاوي، أو خلطِه بغيره. وهو فنٌّ جليلٌ مَن لم يَعرِفه من المحدِّثين كثُر عِثارُه ولم يُعدم مُخجِلاً[2].

---

1 - والبرَّاء هو الذي يبري العود.

2 - انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص 344، و«منهج النقد» ص184. ومن أهمِّ ما كُتب في هذا الفنِّ: «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» للحافظ ابن حجر.

عرَّف المنكر بأنَّه: الحديث الذي يتفرَّد بروايته مَن لا يَحتَمِل حالُه التَّفرُّد. والذي رجَّحه الحافظ ابن حجر وجرى عليه أكثر المتأخِّرين أنَّ المنكرَ مخالفةُ الرَّاوي الضَّعيفِ لِمَن هو أولى منه[1].

قال الإمام السُّيوطي في «ألفيَّته»:

المنكرُ الذي روى غيرُ الثِّقَهْ   مخالفاً في نُخبةٍ قد حقَّقَهْ

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيِّب بن حَبِيب[2] عن أبي إسحاقَ عن العَيزار بن حُرَيث عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما عن النبيِّ ﷺ قال: «مَن أقام الصَّلاةَ وآتى الزَّكاةَ وحجَّ وصام وقرى الضَّيفَ دخل الجنَّة». قال أبو حاتم: «هو منكر؛ لأنَّ غيرَه من الثِّقات رواه عن أبي إسحاقَ موقوفاً، وهو المعروف»[3].

فالمنكر هو الرِّواية المرجوحة، ويقابله المعروف وهو الرِّواية الرَّاجحة.

1 - انظر «شرح النخبة» ص 72. وقال في «النكت» ص 274: «وأما إذا انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعَّف في بعض مشايخه دون بعض بشيءٍ لا متابع له ولا شاهدَ، فهذا أحد قسمَيِ المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثيرٍ من أهل الحديث. وإن خولف في ذلك فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين».

2 - وهو أخو حمزةَ بن حبيب الزَّيَّات المقرئ.

3 - انظر «شرح النخبة» ص 73، وفي «العلل» (2/ 182): «قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، إنما هو عن ابن عبَّاس موقوفاً».

المتروك: هو ما تفرَّد بروايته متَّهمٌ بالكذب، أو ظاهرُ الفسقِ، أو كثيرُ الغفلةِ أو الوهَمِ.

مثاله: ما رواه الجارود بن يزيدَ عن بَهْزِ بن حكيم عن أبيه عن جدِّه قال: قال رسول الله ﷺ: «أتَرعَوُون عن ذِكر الفاجر! اذكروه بما فيه كي يعرفَه النَّاس ويحذَرَه النَّاس»[1].

ونحوه: حديث صدقةَ الدَّقيقي عن فَرقَد عن مرَّةَ عن أبي بكر رضي الله عنه، وحديث عَمرو بن شَمِر عن جابر الجُعفيِّ عن الحارث عن عليٍّ رضي الله عنه، وهكذا سائرُ مَن أجمعوا على ضَعفه لتهمة بالكذب، أو فسقٍ ظاهر، أو كثرةِ غفلة، أو كثرةِ وهَم[2].

حكمه: ساقط الاعتبار فلا يحتجُّ به ولا يُستَشهد.

قوله: (فهو كرَد) أي: كالمردود الموضوع، لكنَّه أخفُّ منه كما صرَّحوا به[3].

1 - أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» 10/ 210 (20703) وقال: «فهذا حديث يعرف بالجارود بن يزيد النيسابوري، وأنكره عليه أهل العلم بالحديث. سمعت أبا عبد الله الحافظَ يقول: سمعت أبا عبد الله محمدَ بنَ يعقوبَ الحافظَ غيرَ مرَّة يقول: كان أبو بكر الجاروديُّ إذا مرَّ بقبر جدِّه في مقبرة الحسين بن معاذ يقول: يا أبةَ لو لم تحدِّث بحديث بهز بن حكيم لزُرتُك». وقال النَّسائي والدَّارقطني: «متروك». [«لسان الميزان» (1/ 384)]

2 - انظر «شرح النخبة» ص 91، و«شرح الزرقاني على البيقونية» ص 81، و«منهج النقد» ص 299.

3 - انظر «حاشية الأجهوري» ص 81.

الموضوع: هو الحديث الكذب المُختلَق[1] المصنوعُ على رسول الله ﷺ.

أسباب الوضع:

1- الخلاف الذي دبَّ بين المسلمين بسبب الفتنة وما أعقبَها مِن تصدُّعِ الجماعة إلى فِرَق مختلفة، حيث راح أصحابُ كلِّ فرقة يضعون الأحاديثَ انتصاراً لمن يزعمون أنَّه أحقُّ بالخلافة.

2- العِداء للإسلام وقَصدُ تشويهه، وهو ما فعله الزَّنادقة خاصَّةً من أبناء الأمم المغلوبة.

3- التَّرغيب والتَّرهيب لحثِّ الناسِ على الخير.

4- التوصُّل إلى الأغراض الدُّنيويَّة كالتَّقرُّب إلى الأمراء والرغبة في الاشتهار.

5- أن يقع الوضعُ من غير تعمُّدٍ وقَصد[2].

وجوه معرفة الوضع:

1- إقرار الواضع بوضع الحديث.

2- أن يكذِّبه التَّاريخ.

3- أن تحفَّ به قرائنُ تدلُّ على كذِبه[1].

---

1 - أي المبتكَر الذي لا يُنسب إليه بوجه.

2 - انظر «شرح النُّخبة» ص 90، و«منهج النقد» ص 303.

مثاله:

- «عليٌّ خَيرُ البَشر مَن شكَّ فيه كَفَر»[2].

- «خلق الله أحجاراً قبلَ أن يخلقَ السَّماواتِ والأرضَ بألفي سَنةٍ، ثمَّ أمَر بها أن يُوقدَ عليها، أعدَّها الله تعالى لإبليسَ ولفرعونَ ولمن حلَفَ باسمِه كاذباً»[3].

- «رأيتُ ربِّي يومَ عرفةَ بعرفاتٍ على جملٍ أحمرَ عليه إزاران وهو يقول: قد سمحتُ قد غفَرتُ إلَّا المظالِم، فإذا كانت ليلةُ المزدلفة لم يصعَد إلى السَّماء، حتَّى إذا وقَفوا عند المشعَر قال: حتَّى المظالِم، ثمَّ يصعَدُ إلى السَّماء وينصَرفُ النَّاس إلى مِنى»[4].

حكمه:

أجمَع مَن يُعتدُّ به على حُرمة الوضع حتَّى للتَّرغيب والتَّرهيب، ونُقل عن بعض الكرَّاميَّة وبعضِ العبَّاد إباحة الكذب في التَّرغيب والتَّرهيب، وهو خطأ من فاعله نشأ عن جهلٍ؛ لأنَّ التَّرغيب والتَّرهيب من جملة الأحكام الشَّرعيَّة.

---

1 - مثل قصَّة غياث بن إبراهيم حين دخل على المهديِّ فوجده يلعب بالحمام، فساق في الحال إسناداً إلى النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «لا سَبَقَ إلا في نَصْل أو خفٍّ أو حافر أو جناح»، فزاد في الحديث «أو جناح» فعرف المهديُّ أنَّه كذب لأجله فأمر بذبح الحمام. [«شرح النُّخبة» ص 90]

2 - انظر «المغني في الضعفاء» (1/ 334)، و«اللآلئ المصنوعة» (1/ 300).

3 - انظر «تنزيه الشريعة المرفوعة» (1/ 141).

4 - رواه أبو عليٍّ الأهوازيُّ أحد الكذَّابين في كتابه: «الصفات»، قبَّح الله واضعه. [انظر «اللآلئ المصنوعة» (1/ 32)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة» (1/ 141)].

واتَّفقوا على أنَّ تعمُّدَ الكذِب على النبيِّ ﷺ من الكبائر، وبالغ الإمام أبو محمَّد الجُوينيُّ فكفَّر مَن تعمَّد الكذبَ على النبيِّ ﷺ.

واتَّفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقروناً ببيَانِه، لقوله ﷺ: «مَن حدَّث عنِّي بحديثٍ يُرى أنَّه كذبٌ فهو أحد الكاذبين»[1].[2]

مُصوَّراتُ حمدي البزاني
-غفر الله له ولوالديه-

1 - هذا الحديث ممَّا اتُّفق على تواتره، فقد نقله عنه ﷺ أكثر من ستِّين نفساً من الصَّحابة فيهم العشرة المبشَّرون بالجنَّة. وأخرجه بهذا اللَّفظ أحمد في «المسند» 1/ 112 (903)، ومسلم في باب وجوب الرِّواية عن الثِّقات في مقدِّمة صحيحه، وغيرهما.

2 - انظر «شرح النخبة» ص 91. ومن أهمِّ كتب الموضوعات: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام السُّيوطي، و«تنزيه الشَّريعة المرفوعة عن الأحاديث الشَّنيعة الموضوعة» للإمام ابن عِراق الكِناني، و«المصنوع في الحديث الموضوع» للملا علي القاري.

فَـوقَ الثَّـلاثِينَ بِأربَــعٍ أتَـتْ　　　أقسامُـها تمَّـتْ بخيـرٍ خُتِمَـتْ

وقـد أتَـتْ كالجَـوهرِ المكنُــونِ　　　سمَّـيتُها: «منظُـومةَ البَيقُونِـي»

(وقد أتَت كالجوهر المكنون) المصُون المستَتِر[1].

وهذا ختام شرح هذه المنظومة المباركة، فما كان في شرحها من خيرٍ فمن الله تعالى وأحمده تعالى وأشكره عليه، وما كان من تقصير فمِن نفسي وأستغفر الله تعالى وأتوب إليه، وقد سعَيت لأقرِّبَ فوائدَ هذا الفنِّ للأفهام، لينالَها الطالبُ بأدنى إلمام، وأسأل مَن حسُن خيمُه[2] ، وسلِم من داء الحسد أديمُه، إذا عَثر على شيءٍ طغى به القلم، أو زلَّت به القدم، أن يغتفر ذلك في جَنب ما قرَّبتُ إليه من البعيد، وردَدتُ عليه من الشَّريد، وأن يُحضِر قلبَه أنَّ الإنسان محلُّ النِّسيان، وأنَّ الحسناتِ يُذهبن السَّيِّئات.

فالحمـــد لله عـــلى التَّـــمامِ　　　حمداً كـثيراً تـمَّ في الـدَّوامِ

أسـألُه الـعَفوَ عن التَّقـصير　　　وخَـيرَ مـا نَـأملُ في المَـصيرِ

وغَـفْرَ ما كـان من الـذُّنوب　　　وسَتْرَ ما شانَ من العُيـوب

وأفضلُ الصَّـلاةِ والتَّسليمِ　　　على النَّبيِّ المصطفى الكريمِ

محمَّدٍ خـيرِ الأنـامِ العاقـبِ　　　وآلِـه الغُـرِّ ذَوِي المنـاقبِ

وصَحْبِه الأفاضلِ الأخيـارِ　　　السَّــادةِ الأمـاجِدِ الأبـرارِ[3]

1 – انظر «لسان العرب» مادة (كنن).

2 – الخِيم بالكسر السَّجيَّة. [انظر «القاموس المحيط» مادة (خ ي م)].

3 – مأخوذة من «متن الرَّحبيَّة».

المَنظُومَة البَيْقُونِيَّة

أبـدَأ بالحمـد مصلِّياً على | محمَّدٍ خيرِ نَبِـيٍّ أُرسِـلَا
وذي مِنَ اقسامِ الحديث عِـدَّهْ | وكـلُّ واحـدٍ أتَى وحَـدَّهْ
أوَّلها الصَّحيحُ وهو ما اتَّصلْ | إسنادُه ولم يَشُـذَّ أو يُعَـلْ
يرويـه عـدلٌ ضـابطٌ عن مثلِـهِ | معتَمَـدٌ في ضبطِـه ونقلِـهِ
والحسَن المعروفُ طُرْقاً وغدتْ | رجالُه لا كالصَّحيح اشتهرَتْ
وكلُّ ما عن رتبةِ الحُسْنِ قَصُـرْ | فهو الضَّعيفُ وهو أقساماً كثُرْ
ومـا أُضيفَ للنَّبِـي المرفـوعُ | ومـا لِتـابعٍ هُـو المقطـوعُ
والمسنَـدُ المتَّصـلُ الإسنَـادِ مِنْ | راوِيهِ حتَّى المصطفى ولم يَبِـنْ
ومَا بِسَمـعِ كـلِّ رَاوٍ يتَّصِـلْ | إسنادُه للمصطفـى فالمتَّصِـلْ
مسَلسَلٌ قُـلْ ما على وَصفٍ أَتَى | مِثلُ أمَـا واللهِ أنبَانِـي الفَتَـى
كَـذاك قـد حدَّثَنِيه قَـائمَـا | أو بعـدَ أنْ حدَّثَـنِي تَبسَّمَا
عَـزيزُ مَـروِي اثنَين أو ثلاثَـهْ | مشهـورُ مَروِي فَوقَ مَا ثلاثَهْ
معنعَنٌ كَـ: عَنْ سَعيدٍ عَنْ كَرَمْ | ومُبهَـمٌ ما فـيه راوٍ لم يُسَـمْ

وكلُّ ما قَلَّتْ رجالُه عَلَا　　وضِدُّه ذاك الَّذي قد نَزَلَا

وما أضفْتَه إلى الأصحابِ مِنْ　　قولٍ وفعلٍ فهو موقوفٌ زُكِنْ

ومرسلٌ منه الصَّحابي سَقَطْ　　وقُلْ غَريبٌ ما روى راوٍ فقَطْ

وكلُّ ما لم يتَّصل بحالِ　　إسنادُه منقطعُ الأوصالِ

والمعضَلُ السَّاقطُ منه اثنانِ　　وما أتى مُدلَّساً نوعانِ

الأوَّل الإسقاطُ للشَّيخِ وأنْ　　يروي عمَّن فوقه بـ :عن وأن

والثَّاني لا يسقطُه لكن يصِفْ　　أوصَافَه بما به لا يَنعرِفْ

وما يخالِفْ ثِقةٌ به المَلَا　　فالشَّاذُّ والمقلوبُ قِسمان تَلا

إبدالُ راوٍ مَّا بِراوٍ قِسمُ　　وقَلبُ إسنادٍ لمتنٍ قِسمُ

والفَردُ ما قيَّدتَه بِثقةِ　　أو جمعٍ او قَصْرٍ على رِوايةِ

وما بعِلَّةٍ غموضٍ اوْ خَفَا　　مُعلَّلٌ عندهمُ قد عُرِفَا

وذو اختلافِ سندٍ أو متنِ　　مُضطربٌ عند أُهَيْلِ الفنِّ

والمدرَجاتُ في الحديث ما أتَتْ　　مِن بعض ألفاظِ الرُّواةِ اتَّصلتْ

وما روى كلُّ قرينٍ عن أخِه　　مُدبَّجٌ فاعرفْه حقّاً وانتَخِهْ

مُتَّفِقٌ لَفظاً وخطّاً مُتَّفِقْ　　وضِدُّه فيما ذَكرنا المفتَرِقْ

مُؤتلِفٌ متَّفِقُ الخطِّ فقطْ   وضِدُّه مُختلِفٌ فاخْشَ الغلَطْ

والمنكَرُ الفردُ به راوٍ غَدَا   تَعدِيلُهُ لا يَحمِلُ التَّفرُّدَا

متروكُهُ ما واحدٌ به انفَرَدْ   وأجمَعوا لِضَعْفِه فهو كَـ: رَدْ

والكذِبُ المُختَلَقُ المصنوعُ   على النَّبِي فذلك الموضوعُ

فوقَ الثَّلاثِين بِأَربعٍ أَتَتْ   أقسامُها تمَّتْ بِخَيرٍ خُتِمَتْ

وقد أَتَتْ كالجوهرِ المكْنُونِ   سمَّيتُها: «مَنظُومةَ البَيقُونِي»

مُصَوَّرَاتُ حَمْدِي البَدْرَانِي

-غفر الله له ولوالديه-

المصادر والمراجع

- «**الأجوبة الفاضلة على الأسئلة العشرة الكاملة**» لأبي البركات عبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية.

- «**اختصار علوم الحديث**» لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق أحمد شاكر، طبعة دار السلام، ودار الفيحاء.

- «**إيضاح المبهم شرح السلم**» لأحمد الدَّمنهوري، تحقيق عبد السلام شنار، طبعة دار الفرفور- دمشق.

- «**أطراف الغرائب والأفراد**» لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

- «**تاج العروس من جواهر القاموس**» لمحمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت.

- «**تحفة الإحوذي بشرح جامع الترمذي**» لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

- «**تدريب الرَّاوي شرح تقريب النواوي**» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق بديع السيد اللحام، طبعة دار الكلم الطيب- دمشق/ بيروت.

- «**تقريب التهذيب**» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الرسالة- بيروت.

- «**التَّقريرات السَّنيَّة**» للشيخ حسن المشَّاط، طبع بمطبعة المدني – مصر.

- «**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**» لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، طبعة المكتبة السلفية- المدينة المنورة.

- «**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**» لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري، طبعة مؤسسة قرطبة.

- «**تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشَّنيعة الموضوعة**» لأبي الحسن علي بن محمَّد بن عراق الكِناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله بن محمَّد الغماري، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

- «**توجيه النَّظر إلى أصول أهل الأثر**» لطاهر الجزائري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتبة المطبوعات الإسلامية ودار البشائر الإسلامية.

- «**الجامع الصحيح**» لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، طبعة دار الجيل ودار الآفاق الجديدة- بيروت.

- «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، طبعة مكتبة المعارف- الرياض.

- «**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيَّامه**» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق مصطفى البغا، طبعة دار ابن كثير ودار اليمامة- بيروت.

- «**حاشية العطار على جمع الجوامع للسبكي**» لحسن العطار، طبعة دار الكتب العلمية.

- «**الرسالة**» للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

- «**رسالة أبي داود إلى أهل مكة**» لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث، تحقيق محمد الصباغ، طبعة دار العربية- بيروت.

- «**سنن أبي داود**» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، طبعة دار الكتاب العربي- بيروت.

- «**سنن ابن ماجه**» لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الفكر- بيروت.

- «**سنن الترمذي**» لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق أحمد شاكر، طبعة دار إحياء التراث العربي- بيروت.

- «**سنن الدارمي**» لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، طبعة دار الكتاب العربي- بيروت.

- «**السنن الكبرى**» لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، طبعة دار المعارف النظامية- حيدر آباد- الهند.

- «**سنن النسائي**» لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

- «**شرح الزُّرقاني**» للشيخ محمَّد الزُّرقاني، طبعة المطبعة الأزهريَّة – مصر، على هامش «حاشية الشيخ عطيَّة الأجهوري».

- «**شرح علل الترمذي**» لابن رجب الحنبلي أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد، تحقيق نور الدين عتر، الطبعة الثانية، طبعة دار البيروتي- دمشق.

- «**شرح المنظومة البيقونيَّة**» للشيخ عبد الله سراج الدِّين، طبع بمطبعة دار الفلاح – حلب.

- «**شرح النَّخبة النَّبهانيَّة**» للشيخ محمَّد بن خليفة النَّبهاني، طبعة مطبعة التقدُّم العلميَّة – مصر.

- «**شروط الأئمة الخمسة**» لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية.

- «**شعب الإيمان**» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، طبعة دار الكتب العلمية– بيروت.

- «**صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**» لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة- بيروت.

- «**صحيح ابن خزيمة**» لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي- بيروت.

- «**ظفر الأماني شرح مختصر السيد الشريف الجرجاني**» لأبي البركات عبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، طبعة دار البشائر الإسلامية.

- «**علل الحديث**» لابن أبي حاتم الرازي أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، طبعة مكتبة الرشد.

- «**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**» لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، طبعة دار طيبة.

- «**علوم الحديث**» لأبي عمرو عثمان ابن الصلاح الشهرزوري، تحقيق نور الدين عتر، طبعة دار الفكر- دمشق.

- «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة- بيروت.

- «**فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**» لأبي زكريا محمد الأنصاري، تحقيق حافظ ثناء الله الزهدي، طبعة دار ابن حزم.

- «**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد، طبعة دار المنهاج- الرياض.

- «**فتح المغيث شرح ألفية الحديث**» لزين الدين أبي الفضل بن عبد الرحيم العراقي، تحقيق صلاح محمد عويضة، طبعة دار الكتب العلمية.

- «**القاموس المحيط**» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، طبعة مؤسسة الرسالة- بيروت.

- «**الكفاية في علم الرواية**» لأبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق زكرياء عميرات، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

- «**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**» لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

- «**لسان العرب**» لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، طبعة دار صادر- بيروت.

- «**لسان الميزان**» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الثالثة، طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت.

- «**متن جوهرة التَّوحيد**» لبرهان الدين إبراهيم بن حسن اللقاني، طبعة مكتبة البيروتي- دمشق.

- «**المستدرك على الصحيحين**» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

- «**المستصفى**» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق نجوى ضو، طبعة دار إحياء التراث العربي.

- «**مسند أبي يعلى**» لأحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي التميمي، تحقيق حسين سليم أسد، طبعة دار المأمون للتراث- بيروت.

- «**المسند**» للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشَّيباني، طبعة مؤسسة قرطبة- القاهرة.

- «**مصنف ابن أبي شيبة**» لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، طبعة الدار السلفية الهندية.

- «**مصنف عبد الرزاق**» لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، الطبعة الثانية، طبعة المكتبة الإسلامية- بيروت.

- «**معالم السُّنن شرح مختصر سنن أبي داود**» لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، تحقيق راغب الطباخ، طبعة مطبعة الطباخ العلمية- حلب.

- «**المغني في الضعفاء**» لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق نور الدين عتر.

- «**مغني الطلاب شرح متن إيساغوجي**» للشيخ محمود المغنيسي، تحقيق عصام السبوعي، طبعة دار البيروتي.

- «**المغني عن حمل الأسفار**» لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي، تحقيق أشرف عبد المقصود، طبعة مكتبة طبرية.

- «**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**» لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، طبعة دار إحياء التراث العربي- بيروت.

- «**موطأ الإمام مالك**» برواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، طبعة مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان.

- «**منهج النَّقد**» لنور الدين عتر، طبعة دار الفكر- دمشق ودار الفكر المعاصر بيروت.

- «**الموقظة**» لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتبة المطبوعات الإسلامية.

- «**نزهة النَّظر شرح نخبة الفكر**» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق نور الدين عتر، طبعة دار الفكر.

- «**النكت على ابن الصلاح**» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق مسعود عبد الحميد السعدني ومحمد فارس، طبعة دار الكتب العلمية.

- «**النِّهاية في غريب الحديث والأثر**» لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، طبعة المكتبة العلمية- بيروت.

مُصَوَّرَاتُ حَمْدِي البَدْرَانِي
-غفر الله له ولوالديه-

الفهرسة

- إهـداء.. (1)

- مقدمة.. (2)

- تمهيد: مبادئ هذا الفن.. (5)

- تدوين الحديث النبوي الشريف.. (7)

- أشهر المصنفات في هذا الفن.. (11)

- الكلام على الحمدلة والصلاة على النبيِّ ﷺ.. (14)

- أقسام الحديث.. (15)

- الصحيح.. (16)

- الحسن.. (19)

- الضعيف.. (21)

- المرفوع.. (24)

- المقطوع.. (25)

- المسند.. (27)

- المتَّصل.. (28)

- المسلسل.. (29)

- المتواتر.. (31)

- الآحاد وأقسامه.. (32)

- العزيز.. (32)

- المشهور... (33)

- المعنعَن... (34)

- المبهم.. (36)

- الإسناد العالي والإسناد النازل.......................... (38)

- الموقوف... (40)

- المرسل.. (42)

- الغريب.. (48)

- المنقطع... (50)

- المعضل.. (51)

- المدلَّس... (51)

- تدليس الإسناد... (52)

- تدليس الشيوخ... (53)

- الشَّاذ... (55)

- المقلوب... (57)

- الفرد.. (59)

- المعلَّل.. (62)

- المضطرب.. (65)

- المدرج.. (68)

- المدبَّج.. (71)

- المتَّفِق والمفترِق.. (72)

- المؤتلِف والمختلِف.. (74)

- المنكر.. (76)

- المتروك.. (77)

- الموضوع.. (78)

- الخاتمة.. (81)

- متن المنظومة البَيقُونِيَّة.. (82)

- المصادر والمراجع.. (85)

- الفهرسة.. (92)

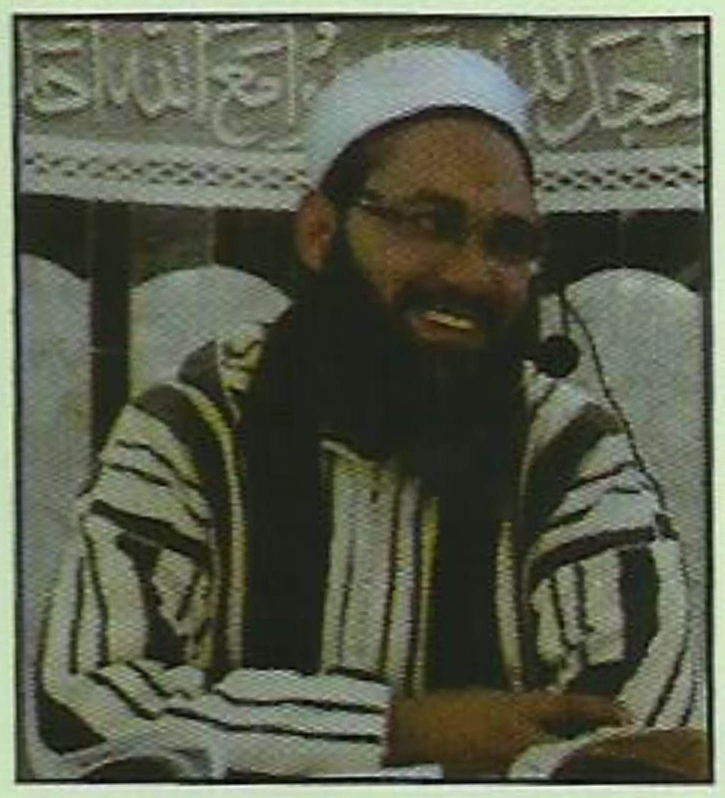

عصام السبوعي:

متحصِّل على شهادة إنهاء دراسة العلوم الشَّرعيَّة والعربيَّة من معهد الفتح الإسلامي بدمشق بدرجة ممتاز، ومدرِّس سابق للعلوم الشَّرعيَّة بمعهد الحاجبيَّة بدمشق، وهو حاليّاً رئيس جمعيَّة العلوم العربيَّة والشَّرعيَّة ومدرِّس بها، وإمام خطيب بجامع البدر بصفاقس، ومدرِّس بمساجدها.

قرطاج Carthage
للنشر والتوزيع
نهج حقّوز عمارة أنيس 3000 صفاقس
الهاتف : 117 222 74 - الفاكس : 855 200 74
الجوال: 721 418 98 - 469 677 97
Site web: www.carthage-edition.tn
E-mail: contact@carthage-edition.tn

I.R.A
مطبعة التسفير الفني
Imprimerie Reliure d'Art
Tél.: +216 74 432 030 - Fax: +216 74 432 248

الثمن: 7,000 دت
الإيداع القانوني: الثلاثية الثانية 2013
ISBN: 978-9973-56-141-1